nidaalwatan.com

نداء الوطن

السبت 19 أيلول 2026

تـ تعرف الصح من الغلط

200 000 ليرة | العدد 1966 | 16 صفحة | السنة الثـامنة

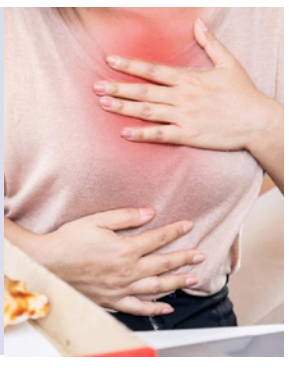

الارتجاع المعدي المريئي: أطعمة وعادات تخفّف الأعراض

15

نموذج دير ميماس: مواجهة الخرق الإسرائيلي بقوة الشرعية

2

إيران... بندقية للموالية ورصاصة للمعارِضة

10

صندوق النقد... كل يوم شرط جديد

8

تدخل مفاوضات لبنان مع صندوق النقد مرحلة أكثر حساسية، مع انتقال النقاش من العناوين العامة للإصلاح إلى تفاصيل القطاع المصرفي وتوزيع الخسائر وحقوق المودعين. وتثير مطالب الصندوق تساؤلات حول مدى توازن المفاوضات، وما إذا كانت ستقود إلى اتفاق مشترك أم تنفيذ شروطه.

محليات 2-3-4-5-7 | آراء 6 | الغلاف 8 | اقتصاد 9 | العالم 10-11 | رياضة 12-13 | ثقافة وفنون 14 | صحة وصحن 15 | الأخيرة 16

نداء الوطن
السنة الثامنة | العدد 1966 | السبت 19 أيلول 2026

نداء الوطن
السبت 19 أيلول 2026 | العدد 1966 | السنة الثامنة

نموذج دير ميماس: مواجهة الخرق الإسرائيلي بقوة الشرعية

الجيش اللبناني ينتشر في دير ميماس بعد تقدّم قوة إسرائيلية (أ ف ب)

بين السياسة والأمن والاقتصاد، يتحرّك لبنان على أكثر من جبهة في آن واحد. فبعد الاجتماع التحضيري لدعم الجيش اللبناني في باريس، يستعد للمشاركة في أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في محطة تتيح له إعادة طرح أولوياته ومطالبه على الساحة الدولية، واستثمار الزخم الدبلوماسي في دعم مسار استعادة الدولة لدورها.

دعم مشروط

لكن هذا الحضور الخارجي لا ينفصل عن الامتحان الداخلي والميداني. فالمطلوب من السلطة الشرعية ألا تكتفي بالمواقف والمنابر، بل أن تثبت قدرتها على ربط قراراتها السيادية بخطوات عملية على الأرض، وتحويل الدعم الدولي من مظلة سياسية إلى رافعة فعلية لمؤسسات الدولة. وفي الوقت نفسه، بات أي دعم جديد للجيش اللبناني وفق مصادر أميركية، أكثر ارتباطًا بتحقيق نتائج ملموسة وقابلة للتحقق، وبمعايير الشفافية والرقابة، في ظل قناعة دولية بأن التعهدات السياسية وحدها لم تعد كافية.

توازيًا، قدّمت حادثة دير ميماس نموذجًا عمليًا لهذا التحدي. فأوضحت قيادة الجيش اللبناني، في بيان، أنه في «سياق المهمات التي تنفذها الوحدات العسكرية داخل بلدة دير ميماس – مرجعيون، أقامت دورية للجيش، في 10 أيلول 2026، نقطة مراقبة موقتة مستحدثة عند أطراف البلدة، بالتنسيق مع مجموعة التنسيق العسكري الخاصة بلبنان MCG4L، لمواكبة الأهالي أثناء تفقدهم الأراضي الزراعية.

وفي 18 أيلول 2026، اقتربت قوة تابعة للاحتلال الإسرائيلي من النقطة المستحدثة داخل ما يسمى «المنطقة الأمنية»، وألقت قنابل صوتية في محيطها، ما دفع الجيش إلى تعزيز النقطة وأدى إلى استنفار بين الجانبين. ونتيجة الاتصالات التي جرت عبر MCG4L، غادرت القوة التابعة للاحتلال الإسرائيلي المكان، قبل أن يعود عناصر الجيش إلى مركزهم الأساسي في البلدة».

وفي هذا الإطار، لفت مصدر مطّلع لـ«نداء الوطن» إلى أن الحادثة قدّمت نموذجًا عمليًا لكيفية إدارة الدولة أي احتكاك أو خرق إسرائيلي في الجنوب، عبر تعزيز الحضور العسكري الشرعي على الأرض، وربطه بقنوات تنسيق واتصالات دولية من شأنها احتواء التوتر ومنع انزلاقه إلى مواجهة أوسع.

وأضاف المصدر أن ما جرى يعيد إلى الواجهة الفارق بين نهج الدولة ومسار التفاوض الذي يتمسّك به لبنان، وبين تجربة «حزب الله» العسكرية والسياسية، التي لم تجلب سوى الخراب والدمار، ولم تتمكّن من «تحرير» شبر واحد من الجنوب أو دفع الإسرائيلي مترًا واحدًا إلى الوراء. فالمعادلة التي تسعى الدولة إلى تثبيتها اليوم لا تقوم على السلاح وحده، بل على الجمع بين القوة الشرعية اللبنانية المتمثّلة بالجيش اللبناني، والشرعية السياسية والدبلوماسية، والعلاقات الدولية.

ومن هنا، لا تبدو دير ميماس منفصلة عما جرى في باريس، ولا عما ينتظر لبنان في نيويورك وواشنطن. ففي بعبدا، وضع رئيس الجمهورية جوزاف عون رئيس الحكومة نواف سلام في أجواء لقاءاته في العاصمة الفرنسية مع الرئيس إيمانويل ماكرون والملك الأردني عبدالله الثاني، ومداولات الاجتماع التحضيري للمؤتمر الدولي لدعم الجيش وقوى الأمن الداخلي، فيما انتقل البحث إلى المرحلة التالية المتمثلة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي سيرأس سلام وفد لبنان إليها، والاجتماعات المرتقبة في واشنطن لبحث الوضع اللبناني.

ملف الجنوب إلى نيويورك

وفي موازاة ذلك، غادر وزير الخارجية يوسف رجي إلى نيويورك للمشاركة في الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة، حيث ستكون ملفات الجنوب والمفاوضات والسيادة ودعم الجيش في صلب الحركة الدبلوماسية اللبنانية. وبذلك، يحاول لبنان الانتقال من تثبيت حضور الدولة على الأرض إلى ترجمة هذا الحضور سياسيًا في الخارج، في وقت تستمر فيه الاعتداءات الإسرائيلية وتتزايد الحاجة إلى مظلة دولية تدعم الجيش وتواكب أي مسار تفاوضي يعيد إلى الدولة وحدها حق إدارة الحدود وقرار الحرب والسلم.

وعشية توجهه إلى الولايات المتحدة الأميركية، أجرى رئيس مجلس الوزراء نواف سلام اتصالا برئيس مجلس النواب نبيه بري، وتداول معه في آخر التطورات، ولا سيما في الجنوب، وفي الملفات التي سيبحثها خلال لقاءاته في نيويورك وواشنطن، في خطوة تعكس السعي إلى بلورة موقف لبناني يواكب الاستحقاقات الدبلوماسية المقبلة.

لبنان وصندوق النقد

لكن امتحان الدولة لا يتوقف عند الحدود والسياسة الخارجية. فبالتزامن مع هذا الحراك السياسي والأمني، اختتمت بعثة صندوق النقد الدولي زيارتها إلى بيروت، لتدخل مفاوضات لبنان مع الصندوق مرحلة أكثر حساسية، مع انتقال النقاش إلى ملف مشروع قانون الفجوة المالية.

وبينما يطالب الصندوق بتوزيع الخسائر وفق ترتيب المطالبات والحد من استخدام المال العام، يتمسّك مصرف لبنان بضرورة الاعتراف بجزء من الدين المستحق له على الدولة، بما يساهم في تأمين أصول يمكن استخدامها لاستعادة حقوق المودعين.

وفي المقابل، تبرز خلافات بشأن تعيين مديرين مستقلين للمصارف المتعثرة والمعايير المعتمدة لتحديد حالات التعثر. ومع تقديرات تشير إلى احتمال عدم استرداد نحو 29 مليار دولار تعود إلى نحو 550 ألف مودع، وفق صيغة مشروع القانون الحكومي، تتجه الأنظار إلى قدرة الحكومة على نقل المفاوضات من مسار الشروط المفروضة إلى مسار الحلول التفاوضية، بما يحمي الاستقرار المالي وحقوق المودعين في آن واحد.

تتجه الأنظار إلى قدرة الحكومة على نقل المفاوضات من مسار الشروط المفروضة إلى الحلول التفاوضية

أســـــرار

■ عُلم أن أحد أهداف اللقاء الذي جمع بين وزير مدرج على لوائح العقوبات الأميركية وتنظيم إسلامي سني، كان طلب وساطة الأول لدى مدير مؤسسة ضامنة، لمعالجة قضية مخالفات في مستشفى تابع للتنظيم الإسلامي، وإسقاط الغرامات المالية المترتبة جراء ذلك.

■ يتحضّر زعيم سياسي في الجبل للقيام بجولة على مراجع روحية في منطقته، في محاولة جديدة لبث روح الإيجابية في العلاقات وخرق الاجواء الملبدة السائدة منذ فترة، بسبب التباعد حول ملفات واستحقاقات مهمة على مستوى الطائفة أحدثت التباعد بينهم.

■ تقول المعلومات إن أصواتًا بدأت ترتفع للمطالبة بوضع خطة طوارئ حكومية لمواكبة ارتفاع أسعار المحروقات عالميًا، وأن المسؤولية لا تقع على وزير واحد فقط، بل على الحكومة مجتمعة أن تتحمّل المسؤولية.

«حزب الله» لا يستطيع إعادة عقارب الساعة إلى الوراء

الدولة تفاوض وإيران خارج القرار اللبناني

داود رمال

يبدو أن «حزب الله» لم يستوعب بعد أن لبنان دخل مرحلة سياسية جديدة، وأن المعادلة التي جعلته لسنوات لاعبًا قادرًا على فرض إيقاعه على الدولة ومؤسساتها لم تعد قائمة بالشكل الذي كانت عليه. فالمسألة اليوم لم تعد محصورة بخلاف على سلاح، بل أصبحت مواجهة سياسية حول من يملك قرار لبنان في الحرب والسلم والتفاوض، ومن يحدد موقعه الإقليمي، ومن يقرر مستقبله؟

حتى الآن، لا يزال «الحزب» يتعامل مع ملف سلاحه من موقع الشروط المسبقة، رافضًا الانخراط في حوار جدي يقوم على خارطة طريق واضحة ومراحل محددة زمنيًا لمعالجة مسألة السلاح. وفي المقابل، تحاول رئاسة الجمهورية والحكومة تثبيت قاعدة مختلفة، قوامها أن الدولة هي صاحبة القرار، وأن أي تفاوض يتعلق بمصالح لبنان وحدوده وأمنه يجب أن يتم من خلال المؤسسات الشرعية وبقرار لبناني مستقل.

ولعل ما يثير قلق «حزب الله» بصورة أكبر هو أن الدولة، ممثلة بالرئيس جوزاف عون ورئيس الحكومة نواف سلام، لم تعد تتعامل مع التفاوض باعتباره تنازلا أو خروجًا عن ثوابت الصراع، بل باعتباره خيارًا سياسيًا لتجنيب لبنان كلفة حرب جديدة. وقد أعلن عون أن التفاوض هو الخيار الأقل كلفة على لبنان، فيما أكد سلام أن الدولة هي الجهة التي تملك حق التفاوض باسم اللبنانيين. وهنا تحديدًا يقع الخلاف في جوهره، فالحزب يريد أن يبقى الخيار العسكري جزءًا من معادلة القوة، بينما تريد الدولة تقديم الخيار السياسي باعتباره الطريق الطبيعي لمعالجة النزاعات وحماية المصالح اللبنانية.

الأكثر دلالة أن «حزب الله» لا يبدو مستعدًا بعد للتعامل مع حقيقة سياسية باتت واضحة، أي أنه هو قوة سياسية لبنانية وازنة، لكنه لم يعد الجهة المسيطرة والمهيمنة والمقررة في كل الملفات. لديه حضور شعبي وتمثيل نيابي ووزاري، وله الحق في المشاركة السياسية والدفاع عن خيارات جمهوره، لكن هذا الحضور لا يمنحه حق احتكار القرار الوطني أو فرض إرادته على بقية اللبنانيين. فزمن أن تكون الدولة أمام الأمر الواقع، وأن تتحول المؤسسات إلى أطر لتغطية قرارات أُتّخذت خارجها، يفترض أن يكون قد انتهى.

وأتت جلسات مساءلة الحكومة والنقاش النيابي حول السلاح والتفاوض لتقدم للحزب درسًا سياسيًا إضافيًا. فقد بات واضحًا أن قضية السلاح لم تعد تحظى بالاحتضان السياسي الذي كان يسمح بإبقائها خارج النقاش المؤسساتي، وأن الأغلب الأعم من القوى اللبنانية بات يربط بصورة مباشرة بين قيام الدولة وحصرية السلاح والقرار الأمني والعسكري. وفي الوقت نفسه، لا يزال «الحزب» المجرّد من حلفائه يربط التخلي عن السلاح بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتأمين الضمانات، ما يبقي الخلاف قائمًا حول الأولويات والتوقيت.

لكن العقدة الأهم تكمن في رفض «الحزب» للمسار التفاوضي المباشر الذي اختارته الدولة، وإصراره على التفاوض غير المباشر وربط الملف اللبناني بمسارات إقليمية أخرى، وفي مقدمها المسار المرتبط بإسلام آباد. فالمشكلة، من وجهة نظر خصوم هذا الخيار، ليست في كون التفاوض مباشرًا أو غير مباشر فحسب، وإنما في الجهة التي تمتلك قرار التفاوض. لبنان الذي يذهب إلى الطاولة باسمه ومؤسساته يصبح دولة تفاوض على مصالحها، أما لبنان الذي ينتظر مسار المحاور الإقليمية ويجعل قراره مرتبطًا بنتائجها، فيخاطر بالعودة إلى موقع الورقة في صراعات الآخرين.

ومن هنا يمكن فهم غضب «حزب الله» تجاه اتخاذ الدولة قرار التفاوض بمعزل عن أي مسار إقليمي آخر. فقبول هذا الأمر يعني عمليًا الاعتراف بأن قرار الحرب والسلم والتفاوض لم يعد قابلا للتجزئة، وأن الدولة وحدها هي التي تحدد متى تفاوض، وكيف تفاوض، وما الذي تقبله أو ترفضه. وهذا التحول يضع حدًا لنموذج سياسي كان يسمح بوجود قرارين داخل البلد؛ قرار رسمي معلن وقرار موازٍ يستند إلى قوة السلاح.

المسألة إذًا ليست محاولة لإلغاء «حزب الله» أو إخراجه من الحياة السياسية، بل تحديد موقعه داخل الدولة. فالحزب أمام خيار سياسي واضح، وهو أن يتحول من قوة تفرض شروطها إلى قوة تفاوض وتشارك وتعارض وتنتقد، مثل سائر القوى اللبنانية، أو أن يتمسك بمعادلة القوة التي تجعل سلاحه شرطًا لتحديد خيارات الدولة.

وفي جوهر هذا الصراع أيضًا سؤال العلاقة بإيران. فخصوم «حزب الله» يرون أن إبقاء قرار السلاح والتفاوض مرتبطًا بمحاور إقليمية، ولا سيما بإيران، يعني عمليًا إبقاء لبنان داخل دائرة النفوذ والصراع الإقليمي، ومنعه من امتلاك قرار سيادي مستقل. أما «الحزب» فيزعم أن سلاحه مرتبط بمواجهة إسرائيل وبحماية لبنان، ويرفض اختزال المسألة بعلاقاته بطهران.

لكن لبنان اليوم أمام اختبار مختلف؛ هل يكون دولة تجلس إلى طاولة التفاوض وتتحمل وحدها مسؤولية قرارها، أم يعود إلى موقع الساحة التي تتقاطع عليها مشاريع الآخرين؟ هنا تحديدًا تكمن لحظة الحقيقة بالنسبة إلى «حزب الله». فالخيار السياسي لا يعني الاستسلام، وحصرية السلاح لا تعني إلغاء التمثيل الشيعي، والتفاوض لا يعني التخلي عن الحقوق اللبنانية. بل إن المعادلة التي تحاول الدولة تثبيتها تقوم على أن الدفاع عن الحقوق يكون من خلال دولة تمتلك قرارها، لا من خلال قوة موازية لها.

ولهذا فإن المطلوب اليوم ليس انتصار فريق لبناني على آخر، بل حسم وظيفة الدولة نفسها. فإما أن يقبل «حزب الله» بأن لبنان دولة ذات قرار مستقل، وأن حضوره السياسي محفوظ ضمن المؤسسات، أو يواصل ربط مصير السلاح والقرار اللبناني بحسابات المحاور، بما يجعل البلاد مجددًا ساحة مفتوحة للصراعات الإقليمية. وبين الخيارين، تبدو المسألة أبعد بكثير من سلاح «حزب الله»، إنها معركة تحديد من يقرر مصير لبنان: الدولة اللبنانية أم من يملك القدرة على التأثير فيها من خارج مؤسساتها.

المسألة ليست محاولة لإلغاء «حزب الله» أو إخراجه من الحياة السياسية بل تحديد موقعه داخل الدولة

المطلوب ليس انتصار فريق لبناني على آخر بل حسم وظيفة الدولة نفسها (رويترز)

■ جو رحال

باريس ترسم خريطة دعم الجيش

لم يكن اجتماع باريس التحضيري للمؤتمر الدولي لدعم الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، الذي انعقد في قصر الأنفاليد في 17 أيلول، مجرد محطة جديدة في سلسلة اجتماعات دولية مخصّصة للبنان. فالتوقيت، والمشاركون، والملفات الموضوعة على الطاولة، جعلت منه محاولة فعلية لانتقال من سياسة المساعدات الظرفية إلى بناء قدرة الدولة اللبنانية على تولّي مسؤولياتها الأمنية كاملة، في واحدة من أكثر المراحل حساسية منذ سنوات.

الاجتماع، المنعقد في إطار «مسار العقبة»، افتتحه رئيس الجمهورية جوزاف عون والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، بمشاركة ممثلين عن الولايات المتحدة وكندا ودول عربية والاتحاد الأوروبي ومؤسسات دولية، فيما حضر قائد الجيش العماد رودولف هيكل ومدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء رائد عبدالله. والهدف العملي كان واضحًا: تحديد حاجات المؤسستين، تنسيق الجهات الداعمة، والتحضير لمؤتمر دولي يفترض أن يحوّل الالتزام السياسي إلى قدرات فعلية على الأرض.

الرئيس عون وضع المعادلة اللبنانية أمام المجتمعين بكلمات مباشرة: «لبنان واللبنانيون اختاروا الدولة». وبالنسبة إليه، لا يقتصر هذا الخيار على موقف سياسي، بل يعني أن تكون المؤسسات العسكرية والأمنية وحدها مسؤولة عن حماية السيادة والاستقرار، وأن يكون قرار الحرب والسلم وحمل السلاح من اختصاص الدولة. لذلك دعا إلى أن يخرج اجتماع باريس بخريطة طريق واضحة وجدول زمني محدد للمؤتمر الدولي المرتقب، رافضًا أن يبقى الدعم سلسلة مساعدات متفرقة أو حلول موقتة، ومطالبًا بشراكة طويلة الأمد تسمح للجيش وقوى الأمن بالتخطيط وبناء القدرات.

الأهم أن عون ربط الدعم الخارجي بمسؤولية لبنانية مقابلة. فأكد ضرورة الشفافية والمساءلة في استخدام المساعدات، واستعداد لبنان لاعتماد آلية تحدد الأولويات وتتابع تنفيذ التعهدات وتقيس نتائجها، مع إقرار بأن الدولة اللبنانية مطالبة، مع استعادة قدرتها المالية، بتحمّل حصة متزايدة من تمويل مؤسساتها العسكرية والأمنية. بذلك حاول الطرح اللبناني نقل العلاقة مع الدول المانحة من منطق الإغاثة إلى مفهوم الشراكة المؤسساتية.

وتزداد أهمية المسار مع اقتراب انتهاء العمليات الحالية لـ«اليونيفيل» في 31 كانون الأول 2026، قبل خفض عديدها وانسحابها المنظم خلال عام 2027 وفق قرار مجلس الأمن 2790. وهذا التحول يضع الجيش أمام مسؤوليات أوسع في الجنوب، ويجعل تفادي أي فراغ أمني أولوية لبنانية ودولية في آن.

من هنا جاء تركيز ماكرون على ضرورة بسط سلطة الدولة اللبنانية، وعلى توفير الإمكانات التي تسمح للجيش بتولي الدور الرئيسي في الجنوب. ووفق ما نقلته الرئاسة اللبنانية عن مداخلاته، أعلن أنه سيجري اتصالات مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب في شأن احترام إسرائيل للتفاهمات القائمة، فيما شدد الملك عبدالله الثاني على ضرورة تمكين الجيش سريعًا، مشيرًا إلى حاجاته في مجالات المعدات وقطع الغيار ومواجهة المسيّرات والمراقبة الجوية وتأمين الحدود.

أما عون فربط نجاح المسار أيضًا بتنفيذ التفاهمات المتعلقة بالجنوب من جميع الأطراف، وأكد أن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية والوجود الإسرائيلي في أراضٍ لبنانية، وفق الموقف اللبناني، يعرقل استكمال تثبيت الاستقرار، مطالبًا الشركاء الدوليين بالتعامل مع سيادة لبنان وسلامة أراضيه كمبدأ ثابت.

حتى الآن لم يُعلن موعد نهائي للمؤتمر الدولي، والخارجية الفرنسية تؤكد أن انعقاده سيتم عندما تتوافر الظروف المناسبة، فيما أشار الملك الأردني إلى محطة متابعة أخرى قبل نهاية العام لتقييم ما تحقق. لذلك، فإن اختبار باريس الحقيقي لن يكون في البيانات، بل في القدرة على تحويل خريطة الاحتياجات إلى تعهدات مستدامة: تدريب، تجهيز، مراقبة حدود وأجواء، مكافحة مسيّرات، دعم لوجستي وتقني، وتحسين قدرة المؤسسات على الانتشار والاستمرار.

اجتماع باريس، بهذا المعنى، يتجاوز دعم مؤسسة عسكرية بعينها. إنه اختبار لقدرة لبنان وشركائه على جعل استعادة سلطة الدولة مشروعًا قابلا للتنفيذ لا شعارًا سياسيًا. وقد لخّص عون استعجال اللحظة بقوله: «هذه لحظة قرار، لا لحظة انتظار». فإذا تحولت التحضيرات إلى مؤتمر ناجح والتعهدات إلى قدرات فعلية، يكون باريس قد وضع إحدى اللبنات الأساسية في انتقال لبنان من إدارة الأزمات إلى بناء مؤسسات دولة قادرة على حماية أمنها وسيادتها بنفسها.

«باقية باقية باقية»... ثم ماذا؟

سناء الجاك

المعركة المقبلة أكثر من معركة على السلاح إنما على من يملك القرار

انسحبوا... إما من المجلس أو من السلاح

رفع نواب «حزب الله» الصوت بوجه زملائهم، في الجلسة البرلمانية الأخيرة، راشقين إياهم باتهامات تراوحت بين نعتهم بالسفالة والكذب والعمالة لإسرائيل، ولعنوا «السلطة» ومفاوضاتها و«اتفاق الإطار»... وشطحوا بما تيسر من سجالات على وزن «روح انقلع»، دفعت رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى القول: «يا عيب الشوم».

والسبب افتقارهم إلى أجوبة منطقية أو مقنعة تدحض مسؤوليتهم في «خسارة لبنان أكثر من سبعة وعشرين مليار دولار، ونحو تسعة آلاف شهيد، وأكثر من ثلاثين ألف جريح، وأكثر من مليون نازح في ذروة الحرب الأخيرة، وعشرات الآلاف من المنازل المدمرة، وأكثر من 75 قرية ومدينة، ولا يزال أهلها عاجزين عن العودة إلى بيوتهم وأرزاقهم»، وفق ما أورد رئيس مجلس الوزراء نواف سلام في مطلع الجلسة التي عقدت قبل أيام. وذلك بفعل حربي الإسناد لغزة والثأر لخامنئي.

ولكن كل الحدة التي وسمت «Langage» النواب الحزبيين، لم تُستلحق بمواقف نارية يسجلها التاريخ، عندما طُرحت الثقة بالحكومة التي يتهمونها بالتآمر مع العدو الصهيوني عليهم، والخاضعة لإمرة الشيطان الأكبر الأميركي... فقد انسحبوا من الجلسة وهربوا من مسؤولية اتخاذ قرار يلزمهم، إما بمواقفهم العلنية، أو بمنح الثقة لحكومة يشاركون فيها.

وعلى ما يبدو، أصبح الانسحاب خيارًا وحيدًا لمسؤولي «الحزب»، هربًا من أي مواجهة، سواء كانت مع العدو الإسرائيلي الذي استثمر إجرامه في مساندتهم الغبية، أو مع اللبنانيين ممن يخالفونهم الرأي، أو حتى مع من التزم نهجهم، وعوضًا عن مكاشفتهم بما هم فيه، يكتفون بالتخلي عنهم، ليدفع هؤلاء الثمن، إما بحياتهم أو برزقهم وأرضهم.

أصبح الانسحاب خيارًا، من دون أي اكتراث بوقف الاعتداءات وتحرير الأرض ومعرفة هويات الأسرى ومصائرهم، والانطلاق بمسيرة الإعمار تمهيدًا لإعادة النازحين إلى قراهم. يكفي تحميل المسؤولية للدولة التي يصر على البقاء كجزء منها في السلطتين التشريعية والتنفيذية... ورفض تحمل المسؤولية كحزب يصر على سلاح غير شرعي من خارج الدولة، وعلى شن حروب لمصلحة مشغله الإيراني... وبالطبع من دون غطاء وطني، مكتفيًا بغطاء طائفي بدأ ينزاح عنه.

بالطبع، لا شجاعة في خيار الانسحاب، حتى إنه لم يعد هروبًا إلى الأمام... إما الشتائم والتهديدات بشارع لم يعد يلبي النداء، أو الغرق في الصمت العاجز عن تفسير الهزائم المتلاحقة، ليبقى على الهامش بانتظار تغيير عجائبي في المعادلات الإقليمية المتأزمة.

لكن الخيارات متوفرة لمن يملك قراره، وهي تقضي إما بالانسحاب من كل ما له علاقة بهذه الدولة التي يحرض عليها مع كل صياح ديك، أو بكل بساطة الانسحاب من التبعية لإيران ومن السلاح... والعودة إلى الوطن بشراكة شفافة...

لتبقى المشكلة، وكما قال الرئيس نواف سلام، «ليست فيمن ضلّ الطريق، بل فيمن عرف وجهته، وأقنع الناس أنه ذاهب إلى مكان آخر».

لا شجاعة في خيار الانسحاب حتى إنه لم يعد هروبًا إلى الأمام

د. جوسلين البستاني

«المقاومة باقية باقية باقية ما دام هناك شبر من أرضنا محتل»، قالها مؤخرًا النائب علي عمار خلال جلسة نيابية. وقد تبدو العبارة، للوهلة الأولى، مجرد تكرار لموقف معروف لـ«حزب الله». لكن لماذا احتاج النائب إلى تكرار كلمة «باقية» ثلاث مرات؟

في السياسة، التكرار ليس دائمًا مجرد تأكيد. أحيانًا يكون وسيلة لترسيخ فكرة في ذهن الجمهور. وأحيانًا يكشف، بطريقة غير مباشرة، أن هذه الفكرة نفسها أصبحت بحاجة إلى إعادة تأكيد.

لا يمكن بالطبع معرفة الحالة النفسية لسياسي من جملة واحدة. لكن في علم النفس السياسي، عندما يزداد الإصرار على تثبيت فكرة ما، في وقت تصبح فيه موضع نقاش أو منافسة، يمكن أن يكون ذلك مؤشرًا إلى قلق على السردية.

بمعنى آخر: عندما يكون شيء ما راسخًا، لا يحتاج عادة إلى أن تقول إنه «باق» مرة، ثم مرة ثانية، ثم مرة ثالثة. وهنا تكمن أهمية عبارة علي عمار على مدى سنوات طويلة، نجح «حزب الله» في ربط مجموعة من الأفكار ببعضها: هناك احتلال أو تهديد إسرائيلي، وبالتالي هناك حاجة إلى المقاومة، وبالتالي يصبح سلاح المقاومة جزءًا من حماية لبنان.

المعادلة كانت بسيطة: الاحتلال يعني المقاومة، والمقاومة تعني حماية لبنان. لكن عبارة «ما دام هناك شبر من أرضنا محتل» تضيف شيئًا مهمًا إلى هذه المعادلة. فالمقاومة، وفق هذا المنطق، لا ترتبط بظرف موقت، بل تستمر طالما بقي أي جزء من الأرض محتلا. وكلمة «شبر» تجعل نقطة النهاية بعيدة جدًا، وربما غير محددة أصلا.

وهنا يتحول السؤال.

بدلا من أن يسأل اللبناني: «لماذا يجب أن يبقى سلاح «حزب الله» خارج القرار الحصري للدولة؟»، يصبح السؤال: «كيف يمكن أن تنتهي المقاومة ما دام هناك احتلال؟» قد يبدو الفرق بسيطًا، لكنه ليس كذلك. لأن النقاش ينتقل من سلاح لا شرعي ودور الدولة إلى الاحتلال الإسرائيلي. ومن خلال هذا الانتقال، يصبح تبرير استمرار السلاح مرتبطًا باستمرار المشكلة الخارجية.

وهذا بالضبط ما يجعل المسألة جزءًا من الحرب المعرفية.

الحرب المعرفية لا تعني فقط الأخبار الكاذبة أو التضليل، أحيانًا تكون المعركة حول شيء أكثر أساسية: «من يحدد الإطار الذي نفهم من خلاله المشكلة أصلا؟». فإذا أقنع اللبناني بأن المشكلة تفهم من خلال سلسلة بسيطة: الاحتلال أوجد المقاومة، والمقاومة وفرت الحماية، فإن هذا الإطار لا يفرض عليه بالضرورة موقفًا محددًا من سلاح المقاومة، لكنه يجعل بعض الأسئلة تبدو أكثر طبيعية من غيرها. يصبح السؤال مثلا: «كيف نحافظ على القدرة التي وفرت الحماية؟» بينما قد تتراجع أسئلة أخرى إلى الخلفية: من يملك قرار استخدام القوة؟

لكن ماذا يحدث إذا بدأ اللبناني يفصل بين الأمرين؟

قد يقول: نعم، هناك احتلال أو تهديد إسرائيلي، لكن مواجهة هذا التهديد لا تعني بالضرورة أن يبقى هناك سلاح خارج سلطة الدولة. عندها تبدأ السردية القديمة بفقدان شيء من قوتها، أي أنها لم تعد وحدها في الساحة. وأصبح هناك سردية أخرى تزداد حضورًا: حماية لبنان من مسؤولية الدولة، وقرار الحرب والسلم قرار وطني.

ومن هذا المنطلق تصبح «باقية باقية باقية» أكثر من مجرد عبارة سياسية. هي رسالة إلى جمهور «الحزب» بأن المشروع مستمر، وأن المقاومة لم تتراجع. لكنها، في الوقت نفسه، تكشف أن استمرار هذه الفكرة أصبح يحتاج إلى تأكيد متكرر.

في المقابل، يأتي موقف رئيس الجمهورية جوزاف عون ليضع المسألة أمام اختبار عملي. فأكد في مقابلة مع وكالة الصحافة الفرنسية أن الدولة مصممة على نزع سلاح «حزب الله»، لكنه شدد في الوقت نفسه على أن ذلك يجب أن يتم من دون مواجهة.

فإذا كان الطرف المعني بنزع سلاحه يعلن صراحة أن «المقاومة باقية»، فإن القول إن نزع السلاح سيحصل من دون مواجهة يتطلب أكثر من مجرد النية، بل يحتاج إلى آلية سياسية واضحة تشرح كيف يمكن الانتقال من الواقع القائم إلى النتيجة المطلوبة.

وهنا السؤال ليس استفزازيًا، إنه ببساطة السؤال الذي تفرضه المعادلة نفسها: في ضوء موقف «حزب الله» المعلن، كيف سيتمكن الرئيس من نزع سلاح «حزب الله» من دون مواجهة؟ ربما يكون هذا هو الاختبار الحقيقي في المرحلة المقبلة، ليس فقط قدرة الدولة على إعلان ما تريد، بل قدرتها على تحويل هذا الإعلان إلى واقع، من دون أن تدخل البلاد في مواجهة جديدة.

وفي هذه المساحة تحديدًا، قد تكون المعركة المقبلة أكثر من معركة على السلاح، إنها معركة على من يملك القرار، ومن يملك تفسير معنى المقاومة، ومن يحدد في النهاية مستقبلها.

مؤتمر باريس والرصيد المؤجل لـ «المنطق السياسي»

سامر زريق

يبيّن التزامن بين انعقاد مؤتمر باريس لدعم الجيش والقوى الأمنية ضمن «مسار العقبة»، وبين نشر مقال لمستشار رئيس الجمهورية جان عزيز في موقع «جاست سيكوريتي» الأميركي، أن الأهداف المتوخاة تتجاوز الدعم العسكري والأمني والمالي، إلى إبراز أهمية الانتقال من التعامل مع لبنان كمشكلة أمنية إلى بناء مسار سياسي شامل.

فصحيح أن الجيش يشكل ركيزة الاستقرار وسياسة تفكيك سلاح «الحزب» والهياكل الموازية، إلا أن اختزال الصراع ومسار المفاوضات مع إسرائيل في زاوية أمنية بحتة، ينصب الاهتمام فيها على قدرات الجيش، وما ينقصه، وما يستطيع فعله، وما إذا كان سيدخل في مواجهة مع «الحزب»، يأتي على حساب المنطق السياسي. كما أنه يعيد نقل دينامية الصراع إلى المساحة التي يستفيد منها منطق السلاح، المرتكز على بناء قرار سياسي بحوامل أمنية من «الحزب» إلى «الحرس الثوري» و«الباسيج»، مرورًا بـ «جماعة الحوثيين» و«الحشد الشعبي».

في حين أن المطلوب هو توظيف المؤسسات العسكرية والأمنية داخل مقاربة سياسية أوسع تشمل المبادرات السياسية والدبلوماسية، وتنويع العلاقات الخارجية، وبناء الشراكات مع القوى الفاعلة، وإنتاج ترتيبات جديدة تعزز مشروعية الدولة وقدرتها على صياغة استراتيجية ردع هجينة أكثر استدامة وموثوقية، ولا سيما أن «مسار العقبة» نفسه مبادرة أطلقها الملك الأردني عبد الله الثاني عام 2015، تتجاوز مواجهة التهديدات الأمنية إلى دعم الاستقرار السياسي وتعزيز التعاون بين شركاء دوليين وإقليميين.

وهذا ما عناه الرئيس جوزاف عون في باريس بالحديث عن شراكة طويلة الأمد، والتزامات واضحة، والاتفاق على خارطة طريق عملية، حيث بدت مخرجات المؤتمر بمثابة رصيد مؤجل الاستحقاق للمنطق السياسي المنشود. فالدعم الدولي للجيش لا ينبغي أن يكون بديلا عن المسار السياسي، إنما رافعة له. وهذا ما عمل على تفنيده بإسهاب مستشار رئيس الجمهورية جان عزيز في مقال موجّه إلى الإدارة الأميركية ويمثل الموقف الأكثر وضوحًا وتعبيرًا عن مقاربة بعبدا، لأنه ينقل النقاش من حدود المؤسسة العسكرية إلى شروط استعادة الدولة لوظائفها كاملة.

ترتكز هذه المقاربة على أن سيادة المنطق السياسي لا تتحقق بجمع السلاح ولا بمواجهة حامله، إنما بإثبات الدولة قدرتها على القيام بالوظائف التي ينتحلها «الحزب» بسلاحه، تحت طائلة بقاء لبنان في إسار معادلة صفرية من مشروعيات متضادة. فإسرائيل تستند إلى بقاء سلاح «الحزب» لتبرير استمرار احتلالها، فيما الأخير يستند إلى الاحتلال لتبرير استمرار سلاحه ووظائفه غير العسكرية.

ولتفكيك هذه الدائرة المقفلة، لا يمكن أن يحدث ذلك عبر إدارة أمنية للأزمة، حيث يحتاج لبنان إلى دعم سياسي أميركي جاد وحاسم للحؤول دون إعادة إنتاج الفراغ السياسي الذي سمح تاريخيًا بقيام نفوذ موازٍ للدولة، من «فتح لاند» إلى مشروع الأذرع الإيرانية الولائية. وربط الانسحاب الإسرائيلي بتقييم الأداء اللبناني، ولا سيما الجيش، يهدد بإبقاء لبنان داخل الحلقة نفسها، ويفسح المجال أمام ولادة تنظيم أو مشروع جديد يرث نفوذ «الحزب»، وربما بأشكال أكثر عنفًا.

لذلك، فإن المطلوب هو تقديم المنطق السياسي وتفعيل استحقاقه، بحيث تكون الدولة بمؤسساتها ونفوذها من تملأ الفراغ الذي شغله السلاح، وتستعيد وظائفه السياسية والاجتماعية والأمنية، لا أن تكتفي بجمعه وملاحقته. وهذا يتطلب إعادة إدخال الدولة إلى الجنوب عبر ترتيبات سياسية وأمنية واقتصادية جديدة تجعل حضورها بديلا فعليًا عن الهياكل الموازية.

يعيد عزيز، بلسان بعبدا، ترسيم إطار استراتيجية «خطوة - خطوة»، التي يتبناها الرئيس جوزاف عون منذ انتخابه: انسحاب القوات الإسرائيلية، توسيع سلطة الجيش، عودة المدنيين، بدء إعادة الإعمار، معالجة الدولة لوجود السلاح خارج إمرتها. وفيما من المتوقع أن يثير ترتيب بنود هذه الاستراتيجية عاصفة اعتراض مزدوجة، إلا أنها ترمي إلى إسقاط الوظائف التي يستمد منها السلاح مبرر بقائه، كما أنها الشرط الشارط للانتقال من منطقة إلى أخرى.

المنطق السياسي ليس مرحلة تالية للمنطق العسكري والأمني، إنما هو من يمنحهما الغاية والاتجاه. والدولة تستعيد احتكار القوة من خلال انتزاع كل الوظائف التي جعلت منه سلطة فوق الدولة.

سيادة المنطق السياسي تتحقق بقيام الدولة بالوظائف التي ينتحلها «الحزب» بسلاحه (رويترز)

مقال عزيز الموجه للإدارة الأميركية يمثل الموقف الأكثر تعبيرًا عن مقاربة بعبدا

من الـ1701 إلى «اتفاق الإطار» مسار واحد نحو استعادة السيادة

طوني نيسي

عشرون عامًا تفصل بين صدور قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1701 في 11 آب 2006 وإعلان اتفاق الإطار الثلاثي في 26 حزيران 2026. ومع ذلك، يسير النصان في اتجاه أساسي واحد: استعادة سيادة الدولة اللبنانية، وبسط سلطتها على كامل أراضيها، وحصر السلاح والقرار العسكري بمؤسساتها الشرعية، وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية، وإرساء أمن دائم ينهي دوامة الحروب والاعتداءات.

لذلك، لا ينبغي أن يكون السؤال اليوم ما إذا كان «الإطار» بديلا عن القرار 1701، بل ما إذا كان يستطيع دفع تطبيقه إلى الأمام، عبر تحويل المبادئ والالتزامات القائمة إلى آليات عملية أكثر وضوحًا وقابلية للتحقق.

القرار 1701 مرجعية دولية

لم يكن القرار 1701 مجرد وثيقة لوقف الأعمال العدائية، بل أكد سيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه، ودعا إلى بسط سلطة الحكومة اللبنانية على كامل الأراضي، وإلى عدم وجود سلاح أو سلطة خارج إطار الدولة، وفقًا لاتفاق الطائف والقرارات الدولية ذات الصلة.

كما نص على انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان بالتوازي مع انتشار الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل، وعلى أن تكون المنطقة الممتدة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من المسلحين والأسلحة والمعدات العسكرية، باستثناء ما يعود إلى الدولة اللبنانية واليونيفيل.

وهكذا يقوم جوهر القرار على مبدأ واضح: لا استقرار دائمًا من دون دولة ذات سيادة تمارس سلطتها، وحدود محترمة، ومرجعية شرعية واحدة تتولى مسؤولية الأمن الوطني وقراري الحرب والسلم.

اتفاق الإطار مسار للتنفيذ

يتحرك اتفاق الإطار لعام 2026 في الاتجاه نفسه. فهو يعيد التأكيد على سيادة لبنان، وحصرية استخدام القوة بيد الدولة، ونزع سلاح الجماعات الواقعة خارج سلطتها، وانتشار الجيش اللبناني، والانسحاب الإسرائيلي، كما يضيف إجراءات مرحلية، وآليات للتحقق من الالتزامات، وتنسيقًا عسكريًا، ومفاوضات تهدف إلى التوصل إلى تسوية شاملة.

لكن الوثيقتين ليستا متطابقتين. فالقرار 1701 يربط الانسحاب الإسرائيلي بانتشار متواز للجيش اللبناني واليونيفيل، بينما يقترح اتفاق الإطار تسلسلا مختلفًا يرتبط بالتحقق من الترتيبات الأمنية ونزع السلاح. ويضيف أيضًا هدفًا سياسيًا يتمثل في إنهاء حالة الحرب. وتتحاج هذه الاختلافات إلى معالجة قانونية دقيقة وضمانات ثابتة تحفظ حقوق لبنان، لكنها لا تلغي وحدة الهدف بين النصين.

ومن أبرز نقاط الالتقاء أن الدولة اللبنانية هي وحدها المرجعية الشرعية لممارسة السلطة على كامل أراضيها. فحصرية السلاح والقرار العسكري ليست مبدأ جديدًا استحدثته الاتفاق، بل امتداد لالتزامات لبنانية ودولية سابقة أعاد القرار 1701 تأكيدها، وينطبق الأمر نفسه على الانسحاب الإسرائيلي واحترام السيادة وسلامة الحدود.

من الالتزامات المكتوبة إلى السيادة الفعلية

يمكن فهم اعتماد الحكومة اللبنانية لاتفاق الإطار، متى اكتمل رسميًا وفق الأصول الدستورية، بوصفه تجديدًا لالتزامها بالقرار 1701. فالاتفاق الجديد الذي يتبنى أهدافًا واردة في قرار دولي لا يلغي المرجعية الأصلية، بل يستطيع منح التنفيذ زخمًا سياسيًا وأدوات عملية إضافية، شرط الحفاظ على دور الأمم المتحدة، وضمان الانسحاب الإسرائيلي، واحترام سيادة لبنان.

إن لبنان لا يحتاج إلى مبادئ جديدة، بل إلى تنفيذ المبادئ القائمة. فالقرار 1701 يوفر الأساس الدولي، فيما يتيح اتفاق الإطار مسارًا تنفيذيًا إضافيًا. أما الغاية المشتركة فهي قيام دولة لبنانية كاملة السيادة، موحدة السلطة، آمنة الحدود، وقادرة على اتخاذ قراراتها الوطنية بصورة مستقلة.

ولا يقاس نجاح هذا المسار بعدد الاتفاقات الموقعة أو البيانات الصادرة، بل بتنفيذ الالتزامات على الأرض: استعادة الدولة سلطتها الفعلية، وانسحاب القوات الإسرائيلية، واحترام الحدود، وحصر الأمن بالمؤسسات اللبنانية الشرعية، ومنع العودة إلى الأعمال العدائية. فالمطلوب ليس الانتقال من وثيقة إلى أخرى، بل الانتقال من الالتزامات المكتوبة إلى السيادة الفعلية.

رئيس لجنة متابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بلبنان

دورية لآليات «اليونيفيل» في جنوب لبنان (أ ف ب)

حين يزداد الإصرار على تثبيت فكرة موضع نقاش قد يكون ذلك مؤشرًا إلى قلق على السردية

من أرسل أبناءنا إلى طريق الموت؟

العميد الركن المتقاعد طوني أبي سمرا

هناك لحظة تتكرر في تاريخ الحروب، حين تنتهي لغة الوعود وتسقط الشعارات أمام النتائج على الأرض، ويصبح السؤال الذي حاول الجميع تأجيله مستحيلا: من يتحمل المسؤولية؟

هذه المقالة موجهة أولا إلى آباء وأمهات وعائلات الذين دفعوا الثمن الأغلى في الحروب التي أطلقها «حزب الله» من دون موافقة الدولة اللبنانية، وفي سياق ارتبط بمحاور ومصالح إيران. هؤلاء يستحقون أن يعرفوا من أرسل أبناءهم إلى طريق الموت، ومن اتخذ القرارات التي وضعتهم في ساحات القتال، ومن يتنصل اليوم من مسؤوليته ويلقي اللوم على الآخرين.

الأقسى من خسارة الابن في ساحة المعركة أن تأتي بعدها محاولة التنصل من المسؤولية، ثم تحميل الجيش والدولة نتائج قرارات لم يتخذاها.

عندها يُقتل هؤلاء الشبان مرتين: مرة في ساحة الحرب، ومرة عندما تُمحى مسؤولية من أرسلهم إليها وتُلقى الخسارة على عاتق الآخرين.

في هذا السياق، يبرز كلام القيادي في «حزب الله» نوّاف الموسوي عن المنطقة الواقعة جنوب الليطاني وعن قلعة الشقيف، حين قال إن المناطق التي أُخذت «لم تُؤخذ من يدنا»، بل من يد السلطة اللبنانية، لأن «الحزب» كان قد سلّمها إلى الجيش والدولة. المعادلة تبدو بسيطة: نحن قاتلنا، صمدنا، سلّمنا الأرض إلى الدولة، وما حدث بعد ذلك أصبح مسؤولية الدولة.

لا يجوز أن يُقتل أبناؤهم مرتين (رويترز)

لكن هل بهذه البساطة تُكتب مسؤولية الحروب؟

الجميع يعرف أن الدولة اللبنانية لم تتخذ قرار الحرب إسنادًا لغزة أو إيران، ولم تكن صاحبة القرار الذي أدخل لبنان في مواجهة عسكرية مع إسرائيل. والجميع يعرف أيضًا أن محور «أمل- حزب الله- إيران» لم يسلّم مراكزه للجيش، بل اختبأ وراء الدولة ومؤسساتها، ليكسب الوقت، ويلتقط أنفاسه، ويعيد تنظيم صفوفه. فمن اتخذ القرار، ومن يتحمل تبعاته؟

وهنا تحديدًا يصبح مثال الأدميرال الياباني إيسوروكو ياماموتو، القائد الأعلى للأسطول الياباني المشترك خلال الحرب العالمية الثانية، بالغ الأهمية. فقد كان يعرف الولايات المتحدة وقدراتها، وكان تحذيره واضحًا: «إذا أمرت بالذهاب إلى الحرب، فسأتحرك بلا خوف خلال الأشهر الستة أو الاثني عشر الأولى، وسأحقق انتصارًا تلو الآخر ولكن إذا استمرت الحرب بعد ذلك، فلا أستطيع أن أضمن النجاح.»

ضربت اليابان بيرل هارير وحققت انتصارات سريعة، لكن الحساب الاستراتيجي تغيّر بعد نحو ستة أشهر في معركة ميدواي.

وهنا تتضح مسؤولية القيادة: فليس المهم أن يكون المقاتل شجاعًا وقادرًا على القتال، بل أن تكون القيادة قد حسبت مسبقًا ميزان القوى، والقدرة على الاستمرار، والأهداف التي يمكن تحقيقها، والثمن الذي سيدفعه الشعب.

فالحديث عن القتال «من بيت إلى بيت» وعن شجاعة المقاتلين لا يحسم السؤال حول صحة قرار الحرب. البطولة التكتيكية لا تصحح خطأً استراتيجيًا.

وعندما تظهر نتائج الخطأ الاستراتيجي، تبدأ مرحلة أخرى: البحث عن رواية تفسّر النتائج، وأحيانًا تعيد توزيع المسؤولية.

ولعل أفكار سيرج تشاخوتين تساعدنا على فهم ما يمكن أن نفهمه من كلام نوّاف الموسوي: استخدام الرواية والدعاية لإعادة توجيه المسؤولية بعيدًا عن صاحب القرار. فبدل مواجهة القرارات التي أدت إلى الحرب ونتائجها، تُعاد صياغة القصة بحيث يصبح الجيش في موقع المسؤول عن الخسارة.

إنها محاولة لتحويل الخطأ الاستراتيجي إلى رواية تُحمّل الآخرين ثمنه.

وبين «نحن» و«هم» تختفي الأسئلة التي يجب أن تبقى في قلب النقاش: من قرر فتح الحرب؟ من قرر ربط لبنان بغزة وطهران؟ من قدّر ميزان القوى؟ من حدد أهداف المواجهة؟ ومن يتحمل نتائج هذه القرارات؟

وتتحمل رئاسة الجمهورية والحكومة أيضًا مسؤولية مراجعة المسار الذي اتّبع منذ كانون الثاني 2025 في التفاوض مع «حزب الله» وحركة «أمل»، والتدقيق في ما إذا كانت هذه المفاوضات قد حققت الهدف الذي أُجريت من أجله، أم أنها منحت محور «أمل- حزب الله- إيران» وقتًا إضافيًا لإعادة تنظيم صفوفه والاستعداد لمرحلة جديدة، والاختباء اليوم خلف الدولة ومؤسساتها.

وفي الوقت نفسه، على الرئاسة والحكومة أن تدافعا بوضوح عن الجيش عندما تُوجَّه إليه مثل هذه الاتهامات، وأن تضعا المسؤولية في مكانها الصحيح.

أما عائلات الذين دفعوا الثمن، فلهم الحق في معرفة الحقيقة كاملة: من أرسل أبناءهم إلى طريق الموت، ومن يتحمل مسؤولية النتائج. فلا يجوز أن يُقتل أبناؤهم مرتين: مرة في ساحة الحرب، ومرة أخرى عندما تُنكر مسؤولية من أرسلهم إليها.

نائب رئيس حزب الوطنيين الأحرار
الرئيس السابق لأمن الأمم المتحدة في آسيا والمحيط الهادئ

القيادي في «القوات اللبنانية» نعمة الله قاعي (نانو) يروي لـ«نداء السنين»: تاريخ «القوات» من بشير إلى سمير

- من التجنيد الإجباري إلى «لواء الجبل»
- أنا وعبّاس وفؤاد أبو ناضر في حرب الأسواق
- هكذا أسّسنا فرقة العمليات الخاصة G.O
- في معركة تل الزعتر نفذنا عملية في المجارير
- في معركة شكا تعرّفت إلى سمير جعجع
- هكذا استشهد ميشال بارتي في حرب المية يوم وهكذا أصبت
- قصة لقاء بشير الجميل وداني شمعون قبل 7 تموز 1980
- هكذا انتظمت قيادة «القوات» بعد توحيد البندقية
- جهّزنا شباب زحلة ودرّبناهم لردّ الهجوم السوري
- وصل الحكيم مع عباس إلى زحلة ولكن بشير طلب منه العودة
- خرجنا من زحلة بسلاحنا بعد وساطة فيليب حبيب
- اغتيال بشير بدّل المسار وأبقى «القوات» في الميدان
- إستلمت قيادة جبهة سوق الغرب وهكذا سلّمناها إلى الجيش
- رفضت طلب فؤاد أبو ناضر التدخّل ضد انتفاضة 12 آذار
- لهذه الأسباب إبتعدت عن العمل العسكري عام 1986
- «القوات» من بشير إلى سمير خيار استراتيجي واحد

اعتبارًا من يوم الثلثاء 22 أيلول 2026 في «نداء الوطن» وعلى «يوتيوب»

إعداد وتقديم نجم الهاشم

الحقيقة خلف الحملة على «كورال»؟... ها هي

نداء الوطن
المحرّر الاقتصادي

منذ أسابيع، والرأي العام اللبناني يتابع، عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبعض المنابر الإعلامية، جدلاً متصاعداً حول شركة «كورال» ومشروعها لتطوير منشأة تخزين مشتقات نفطية في برج حمود. اتهامات، فرضيات، مقاطع فيديو مثيرة، واستحضار متكرر لذاكرة انفجار مرفأ بيروت لربطه بملف لا علاقة فعلية للشركة به. أمام هذا الكم من التداول العاطفي، أجرت «نداء الوطن» تحقيقها الخاص، بعيداً عن الاصطفافات، بالعودة إلى الوثائق والمستندات الرسمية وحدها. وهذا ما توصلنا إليه.

أولاً: ابتزاز من أحد الجيران فقط، لا كارثة إطلاقاً كما يُتداول على وسائل التواصل

الوقائع والمعلومات التي جمعناها تشير إلى أن جذر هذا الملف لا يبدأ من هاجس السلامة العامة، بل من ابتزاز عقاري خضعت له «كورال» من إحدى الجهات المالكة لعقار مجاور لمنشآتها. وبحسب معلوماتنا، طالبت هذه الجهة الشركة بشراء عقارها بمبلغ يقارب عشرة أضعاف قيمته الفعلية في السوق. وعندما رفضت «كورال» هذا الطلب، بدأت حملة ضغط متصاعدة، انتقلت تدريجياً من المطالبة العقارية إلى تخويف الرأي العام من خطر مفترض. هذا لا يعني أن كل سؤال يُطرح حول سلامة المنشأة غير مشروع، فمن حق الجوار والرأي العام أن يسألا ويطّلعا على الإجراءات المتخذة لحمايتهما. لكن هناك فرقاً جوهرياً بين سؤال مشروع وحملة منظمة تنطلق من مصلحة تجارية وعقارية ضيقة. ولم تتردد الجهة التي أدارت هذه الحملة في استخدام وسيلة غير أخلاقية بامتياز: استحضار صدمة انفجار الرابع من آب، الذي أصاب أكثر من ستة ملايين لبناني بجرح جماعي لم يندمل بعد، بينهم أصحاب «كورال» وموظفوها أنفسهم، لتحويلها إلى أداة تخويف في نزاع لا علاقة فعلية له بذلك الحدث. لكن الوقائع، بعيداً عن هذا الاستثمار العاطفي، مختلفة تماماً. فقد دمّر المحيط المباشر لمرفأ بيروت تدميراً شبه كامل يوم 4 آب، في حين أن منشآت «كورال» اللصيقة بموقع الانفجار خضعت، من دون أن تختار ذلك، لأقسى اختبار إجهاد (stress test) يمكن أن تتعرض له منشأة تخزين مشتقات نفطية: بقيت المنشآت سليمة بالكامل، ولم يُسجَّل أي تسرب أو حريق أو حادثة واحدة، وبقي المخزون بأكمله سليماً. وهذا ما لم يقله أحد ممن روّجوا لسيناريوهات «الانفجار المماثل»: أن المنشأة نفسها اجتازت فعلياً اختباراً واقعياً لا افتراضياً لمتانتها، ونجحت فيه بالكامل.

ثانياً: أكثر من ألف موظف يعملون في المنشآت يومياً... من يخاطر بحياتهم؟

توظّف «كورال» أكثر من ألف شخص يعملون يومياً داخل منشآتها. أصحاب الشركة أنفسهم، والموظفون، ومئات الزائرين والعملاء والمورّدين يومياً. وعائلات هؤلاء الموظفين يعيشون على مقربة من هذه المنشآت أو يقضون فيها ساعات طويلة كل يوم. المنطق البسيط يفرض السؤال التالي: هل يعقل أن تخاطر إدارة بمصير شركة عمرها مئة عام، وبنفسها، وبسلامة أكثر من ألف عائلة تعتاش منها، من أجل توفير كلفة استثمار في السلامة؟ الوقائع الموثقة تقول العكس تماماً. فقد خضعت منشآت «كورال» خلال عام 2026 وحده لسلسلة واسعة جداً، لا بل غير موجودة إطلاقاً في أي منشآت نفطية أخرى في لبنان، من عمليات الكشف والتدقيق، من جهات محلية ودولية مستقلة: المديرية العامة للدفاع المدني التي أجرت كشفاً ميدانياً شاملاً في 13 شباط 2026 وخلصت إلى أن المنشأة تتمتع بمنظومة متكاملة للسلامة العامة ومكافحة الحرائق؛ شركة رقابة تعمل تحت مظلة «Saybolt International» أعدّت 31 تقريراً دورياً على مدى سبع سنوات؛ شركة تعمل تحت مظلة «Cargo Surveyors International» أصدرت تقريراً مرفقاً بـ28 مستنداً فنياً بلغ مجموعها نحو 470 صفحة؛ تفتيش وفق برنامج «JIG» والمعيار الدولي «EI/JIG 1530» من شركة «BP Ltd» منح المنشأة تصنيف «جيد»، وهو الأعلى ضمن البرنامج؛ وتدقيق من «Bureau Veritas» وفق المواصفة الدولية «ISO 45001:2018» توّج بمنح الشركة شهادة دولية في إدارة الصحة والسلامة المهنية. معلوماتنا تشير إلى أن كل إدارة معنية في الملف في الدولة اللبنانية تملك ملفاً متكاملاً لـ«كورال» فيه أكثر من ألف صفحة كاملة من التحقيقات. لا بل إن أحد المدراء العامين في الدّولة الذين تواصلنا معهم لاستيبانهم عن الملف ردّ ساخراً بالقول: ملفّ هذه الشركة ربما يكون الملف الوحيد الذي اطّلع عليه منذ أكثر من 20 عاماً لا تشوبه شائبة واحدة، مضيفاً: ابحثوا عن الحقيقة لدى جيرانهم، وليس لديهم. لا بل أكثر من ذلك، وهنا المفاجأة، حيث أنّنا تواصلنا مع رئيس مجلس إدارة شركة لبنانيّة نفطيّة عريقة تنافس كورال، فأتى جوابه البسيط صاعقًا، حيث قال لنا ما حرفيّته: لا غبار على ملفّهم، والإشكاليّة عقاريّة وشخصيّة بحت.» وقد تبيّن أن «كورال» اعتمدت في مشروع تخزين غاز الطهو المسيل تقنية الخزانات المردومة بالكامل، وهي تقنية معتمدة عالمياً لم تُسجَّل بشأنها أي حوادث في منشآت مماثلة على مدى عقود، أي منذ منذ اليوم الأوّل الذي بدأ فيه إنشاء هذا النوع من الخزّانات

> منشآت «كورال» خضعت لعدد هائل من عمليات التدقيق المستقلة وتوصلت إلى النتيجة نفسها: التزام كامل بالمعايير

ثالثاً: ماذا يقول خبراء القطاع؟

في سياق هذا التحقيق، تواصلت «نداء الوطن» مع أحد المستشارين اللبنانيين المعروفين في مجال سلامة المنشآت النفطية، وطلب عدم ذكر اسمه تجنباً لأن يُصوَّر وكأنه طرف في عملية «تلميع» مدفوعة. سألناه: هل زار من أطلقوا حملتهم على «كورال» أي منشأة نفطية أخرى في لبنان، بما فيها منشآت تابعة للدولة، شمالاً أو جنوباً، قبل توجيه اتهاماتهم؟ أجاب بلا تردد: كلا. وأضاف: من يريد الحديث فعلاً عن السلامة، فليبدأ من هناك، أما بخصوص «كورال» تحديداً، فقال إن منشآتها تُعدّ من الأكثر أماناً، ليس في لبنان فقط، بل في كلّ المنطقة. وأوضح أن الشركة نفسها تتجنب الإعلان عن ذلك علناً، خشية أن يُصوَّر كلامها على أنه محاولة تلاعب بالرأي العام، لكنه أكد أن هذه هي الحقيقة التي يعرفها كل من له اطلاع فعلي على الملف.

رابعاً: كل الإجراءات الإدارية أُنجزت وفق الأصول

الوثائق التي اطلعنا عليها تُظهر أن مشروع تطوير المنشأة لم يُنفَّذ خارج إطار الدولة، بل مرّ منذ عام 2018 عبر موافقات ومراجعات لدى أكثر من ٥ وزارات وادارات رسميّة. كما أن الجمارك حاضرة بصورة دائمة داخل المنشأة بحكم طبيعة نشاطها، والأجهزة الأمنية تدخل إليها ضمن دورياتها المعتادة. وعلى الصعيد القضائي، تقدمت جهات معترضة بمراجعة أمام مجلس شورى الدولة، الذي أصدر في 26 شباط 2026 قراراً احترازياً بوقف التنفيذ لمدة أربعة أشهر ريثما تُستكمل المستندات وتُؤخذ آراء الإدارات المعنية. وبعد دراسة الملف بكامل جوانبه، عاد المجلس في 4 حزيران 2026 عن قرار الوقف، في ضوء ما أظهرته المستندات من التزام الشركة بالشروط والتدابير المطلوبة. وحين قدّم طلب جديد لوقف التنفيذ، ردّه المجلس مجدداً في 30 تموز 2026.

خامساً: تقرير شركة مرموقة استُخدم دون علمها وخارج سياقه بالكامل

من أكثر ما جرى تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي تقرير نُسب إلى شركة «سوكوتيك»، عُرض وكأنه تقييم مستقل لمستوى سلامة منشآت «كورال». لكن مراجعتنا للمستندات المتوفرة تكشف صورة مختلفة تماماً: الشركة الأم لـ«سوكوتيك» أعلنت رسمياً أن الفرع اللبناني أعدّ محاكاة افتراضية استناداً حصراً إلى بيانات وفرضيات قدّمتها الجهة التي طلبت الدراسة، تحت مسؤوليتها الكاملة، وأن هذه الوثيقة لا تمثل تقرير تقييم سلامة فعلياً لمنشآت «كورال». وقد اعترضت «سوكوتيك» رسمياً، وطالبت بسحب الوثيقة ووقف استخدامها أو نشرها أو تحريف مضمونها، وكلّفت مستشارها القانوني متابعة الجهات التي أساءت استخدامها، بعبارة أخرى، وثيقة افتراضية، مبنية على معطيات لم تُتحقّق منها الجهة المُصدرة نفسها، حُمّلت على أنها حكم علمي قاطع بخطر وشيك، وهذا ما تنفيه الجهة التي صدر التقرير باسمها.

الخلاصة

بين شائعة تتغذى من الخوف، ووثائق تتحدث بلغة الأرقام والتواريخ والتوقيعات الرسمية، اختارت «نداء الوطن» أن تستند إلى الوثائق. وما تُظهره الوثائق المتوفرة اليوم هو أن منشآت «كورال» خضعت لعدد هائل من عمليات التدقيق المستقلة، محلية ودولية، لم تخضع لها أي منشأة لبنانية لا حاضراً ولا ماضياً، وتوصلت جميعها إلى النتيجة نفسها: التزام كامل بالمعايير الهندسية والقانونية والسلامية المعتمدة. وما تبقى بعد كل هذا التوثيق، خلف عناوين التخويف، هو في جوهره عملية ابتزاز عقارية بين جارين، حوّله أحدهما إلى قضية رأي عام. للجمهور الحق الكامل في أن يسأل ويتحقق، وللشركة الحق في أن تُحاكم بالوقائع لا بالانطباعات. الحقيقة، كما تقول المستندات، ها هي.

صندوق النقد... شروط تتصاعد وتفاوض يبحث عن توازن مفقود

تتجه المفاوضات بين لبنان وصندوق النقد الدولي إلى مرحلة أكثر حساسية، مع انتقال البحث من العناوين العامة للإصلاح إلى التفاصيل الأكثر تأثيراً في مستقبل القطاع المصرفي وحقوق المودعين وتوزيع الخسائر. فزيارة بعثة الصندوق إلى لبنان هذا الأسبوع لم تقتصر على الاجتماعات التقنية مع وزارة المالية ومصرف لبنان والوزارات والإدارات المعنية، بل حملت معها مجموعة من المطالب التي تفتح مجدداً النقاش حول طبيعة العلاقة التفاوضية بين الطرفين، وما إذا كانت المباحثات تسير فعلاً باتجاه اتفاق متوازن أم تتحول تدريجياً إلى مسار لتنفيذ شروط يضعها الصندوق.

الصندوق يعتمد منطق الاملاءات

المحرر الاقتصادي

مطلوب الانتقال من علاقة تقوم على الإملاء إلى تفاوض حقيقي

في اليوم الأخير من الزيارة، ناقشت بعثة صندوق النقد الدولي مع وزارة المالية ملف الدين العام وأرقام الدين والمدخلات المعتمدة، بهدف التوصل إلى خط أساس مشترك لإعداد تحليل استدامة الدين العام. كما بحثت مع مؤسسة كهرباء لبنان وضعها المالي والإصلاحات التي نفذتها، ولا سيما الجباية التي بلغت نحو 87% وإصلاح التعرفة وتدقيق الحسابات. وفي موازاة ذلك، كان الملف المصرفي ومشروع قانون الفجوة المالية في صلب الاتصالات، بعدما أصبح هذا القانون الحلقة الأساسية في إعادة هيكلة القطاع المصرفي ومعالجة ملف الودائع.

وبحسب بعض التقارير، برز أحد أكثر المطالب حساسية في اقتراح تعيين مديرين مستقلين ومؤقتين على المصارف التي ستخضع لإعادة الهيكلة، بهدف فصل إدارات المصارف الحالية عن عملية تقييم الأصول والخسائر. وتعتبر البعثة أن إبقاء الإدارات الحالية في موقع القرار خلال عملية التدقيق والتقييم قد يخلق تضارباً في المصالح. لكن الإشكالية لا تتعلق فقط بمبدأ وجود مدير مؤقت، بل بالسؤال كيف يتم تحديد من هو المصرف المتعثر الذي يستوجب هذا الإجراء؟ وهل من المسموح التعاطي مع هذا الموضوع من دون الأخذ بموقف مصرف لبنان الذي يصر على مبدأ شطب الشوائب قبل تحديد وضعية كل مصرف؟

وهنا تكمن إحدى النقاط التي تحتاج إلى تفاوض واضح، لأن منح جهة ما صلاحية استبدال إدارة مصرف من دون تحديد دقيق لمعايير التعثر ومراحله وضوابط القرار يفتح الباب أمام آثار كبيرة على ملكية المصرف وإدارته وحقوق المساهمين والمودعين.

لكن الخلاف الأكبر يبقى حول من يتحمل الخسائر. فمنذ بداية الأزمة، يؤكد صندوق النقد أن إعادة هيكلة القطاع يجب أن تعترف بالخسائر وتوزعها وفق ترتيب المطالبات، مع حماية المودعين قدر الإمكان، وفي الوقت نفسه الحد من استخدام الموارد العامة.

غير أن هذا المبدأ يتحول في التطبيق إلى نقطة خلاف أساسية. فالمطلوب، وفق المقاربة التي يتم تداولها في المفاوضات، ألا تتحول الدولة إلى جهة تتحمل التزامات مالية جديدة لسداد خسائر، بما في ذلك الاعتراف بالالتزامات المستحقة لمصرف لبنان. ويعني ذلك عملياً إبقاء الجزء الأكبر من عبء الخسائر داخل القطاع المالي، بدلاً من أن تتحمّل الدولة مسؤوليتها في الاعتراف بديونها، وان تلتزم بمبلغ محدد تدفعه.

في المقابل، يطرح مصرف لبنان مقاربته في ما يتعلق بالدين المستحق له على الدولة. فالمعطيات المتداولة تضع إجمالي هذا الدين عند نحو 63 مليار دولار، فيما سبق أن أبدى مصرف لبنان استعداداً لبحث اعتراف الدولة بجزء منه، يقارب 24 مليار دولار، على أن تدفع عليه فوائد سنوية، بما يسمح بدعم السندات التي يمكن إصدارها ضمن آلية إعادة الودائع.

وهذه النقطة ليست تفصيلاً محاسبياً، بل تمثل جوهر الخلاف حول مصدر الأموال التي ستستخدم لإعادة الودائع. فاعتراف الدولة بجزء من التزاماتها لمصرف لبنان يساعد في حل الأزمة، لأنه يخلق أصلاً قابلاً للاستخدام في إعادة جزء من حقوق المودعين. أما رفض تحميل الدولة أي التزام إضافي فيعني أن المجال المتاح لاسترداد الودائع سيبقى مرتبطاً أساساً بما يمكن استخراجه من المصارف ومصرف لبنان والأصول المتاحة، وهذا يعني عملياً ضياع حقوق المودعين.

وفي هذا السياق، تبدو أهمية مشروع قانون الفجوة المالية مضاعفة. فصندوق النقد سبق أن اعتبر مشروع الحكومة خطوة أولى، لكنه طالب بإدخال تعديلات عليه لضمان احترام تسلسل المطالبات. وفي المقابل، تشير تقديرات منشورة حول السيناريو المطروح إلى أن تنفيذ المشروع بصيغته الحالية قد يؤدي، إلى عدم استرداد نحو 29 مليار دولار من حقوق نحو 550 ألف مودع. وهذه الأرقام وردت في تقديرات مرتبطة بدراسة الشركة الاستشارية العالمية «أنكورا»، وهي أرقام تعكس حجم المخاطر التي يمكن أن تنتج عن آلية توزيع الخسائر.

ومن هنا تكتسب خطوة مصرف لبنان بالانسحاب من اللجنة الوزارية المكلفة إعادة النظر في مشروع قانون الفجوة دلالتها العميقة. فالمشكلة، وفق مصادر مطلعة على النقاش، لم تعد خلافاً تقنياً على صياغة مادة أو آلية محاسبية، بل أصبحت مرتبطة بمنهج التفاوض نفسه: هل يأتي ممثلو الصندوق إلى بيروت للاستماع إلى مقترحات الجانب اللبناني ومناقشة البدائل، أم لتحديد مجموعة من الشروط التي يفترض بلبنان تعديل قوانينه على أساسها؟

ويزداد هذا السؤال أهمية لأن المفاوضات تجري في ملف شديد الحساسية، لا يتعلق فقط باستقرار المصارف، بل بمصير مدخرات اللبنانيين وبمستقبل المالية العامة. وفي اللقاء الذي جمع رئيس مجلس النواب نبيه بري برئيس بعثة الصندوق، شدد بري على ضرورة أن يضمن أي قانون حقوق المودعين ووداعهم كاملة، بالتزامن مع انتقال مجلس النواب إلى دراسة قانون الفجوة بعد إقرار قانون إعادة هيكلة المصارف.

المطلوب، إذاً، الانتقال من علاقة تقوم على الإملاء إلى تفاوض اقتصادي حقيقي. فلبنان هو الذي طلب برنامجاً مع الصندوق، لكن ذلك لا يعني أن المفاوضات تفقد طبيعتها التفاوضية، أو أن كل مقترح يطرحه الصندوق يصبح حكماً غير قابل للنقاش. فالهدف النهائي يفترض أن يكون الوصول إلى صيغة قابلة للتنفيذ تحمي الاستقرار المالي وتعيد هيكلة المصارف وتوزع الخسائر بصورة واضحة، من دون تحويل المودعين إلى الطرف الأسهل لتحميله كلفة الانهيار.

وتكمن المشكلة الأخطر في أن بعض المفاوضين اللبنانيين أنفسهم بدأوا يتعاملون مع مقولة «أنتم من أتى إلينا، وهذه شروطنا» باعتبارها حقيقة نهائية. بينما وظيفة المفاوض هي البحث عن مساحة مشتركة بين ما يريده الطرف الدولي وما يمكن للبنان تطبيقه من دون إنتاج خسائر اجتماعية واقتصادية أكبر.

فالنجاح في التفاوض مع الصندوق لا يقاس فقط بسرعة توقيع الاتفاق، وإنما بمدى قدرة لبنان على الحصول على برنامج إصلاحي قابل للتطبيق، وفي الوقت نفسه الحفاظ على أكبر قدر ممكن من حقوق المودعين، وضمان توزيع عادل وقابل للاستمرار للخسائر. وهذا تحديداً هو الاختبار والتحدّي للحكومة في المرحلة المقبلة.

التأثير على سوق الطاقة العالمي في «حروب المضائق – حالة هرمز»

صدر حديثاً كتاب «حروب المضائق – حالة هرمز» للدكتور رودي بارودي*. المستشار الدولي في مجال الطاقة والزميل الأول في شبكة القيادة عبر الأطلسي (TLN)،يتناول الكتاب أزمات عام 2026، والجذور التاريخية الطويلة التي سبقتها، والسبل الأكثر جدوى لمنع وقوع اضطرابات مستقبلية في أهم ممر مائي في العالم.

يستند المؤلف إلى أكثر من أربعة عقود من الخبرة المباشرة في قطاع النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدأت بمشاركته في تنفيذ عدد من أبرز خطوط الأنابيب والمصافي في المملكة العربية السعودية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ثم عمله لاحقاً مستشاراً للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية في قضايا سياسات الطاقة، وصولاً إلى قيادته جهوداً إقليمية لمساعدة دول منطقة أوروبا-المتوسط والشرق الأوسط وشمال أفريقيا على إطلاق إمكانات اقتصاداتها البحرية من خلال تسوية حدودها البحرية.

يقدم بارودي في كتابه تحليلاً تاريخياً معمقاً لا يكتفي باستعادة وقائع حرب الناقلات في ثمانينيات القرن الماضي، بل يعود بمفهوم «الحروب على المضائق» إلى ما يقارب سبعة قرون، مستعيداً الصراع بين جنوة والبندقية في العصور الوسطى حول الوصول إلى مضيق البوسفور والبحر الأسود.

ويساعد هذا المنظور التاريخي على وضع أحداث عام 2026 ضمن سياق أوسع وأطول زمنياً، يتصل بالممرات البحرية الاستراتيجية،والإمبراطوريات، والميل المتكرر إلى استخدام الممرات البحرية كسلاح في الصراعات الدولية.

هي دراسة شاملة لأزمة عام 2026، تجمع بين فهم جيوسياسي معمق وتحليل قانوني وتقني دقيق، بما يساعد القارئ والمهتم على التمييز بين الروايات المتعددة والمتنافسة، والتي تكون في كثير من الأحيان مربكة أو مضللة عمداً، حول عدد من القضايا، من أبرزها:

-الوضع القانوني لمضيق هرمز بموجب القانون الدولي؛

-أبرز المواجهات البحرية والتجارية التي شهدتها حرب عام 2026 نفسها؛

-التداعيات الاقتصادية والبيئية الناجمة عن اضطراب حركة الملاحة والشحن؛

-والجدوى العملية للمسارات البديلة، ولا سيما ما يُعرف بـ«خطوط أنابيب الالتفاف (Bypass Pipelines)».

-كما تتضمن ملاحق موسعة للكتاب تغطية لمذكرة التفاهم الأمريكية-الإيرانية الموقعة في 17 حزيران/يونيو، ولمختلف المضائق والقنوات المائية في العالم، وللرابط الاستراتيجي مع باب المندب، فضلاً عن أبرز اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية في المنطقة.

ويجمع كتاب «حروب المضائق» بين التاريخ والمذكرة القانونية والرؤية السياسية، ليطرح بصورة ملحّة ضرورة إقامة إطار دولي مستدام، يحظى بالشرعية الدولية ويستند إلى القانون والعلم والحقائق، بما يضمن حرية المرور عبر مضيق هرمز.

يمثل هذا الكتاب مرجعاً أساسياً لفهم واحدة من أبرز أزمات عصرنا خصوصاً بالنسبة إلى المتخصصين في قطاع الطاقة، وصانعي السياسات، وكل من يسعى إلى فهم الكيفية التي يمكن لممر مائي واحد أن يضع الاقتصاد العالمي برمته تحت وطأة المخاطر.

يُوزّع الكتاب من خلال Casemate Publishers، وقد صدر عن شبكة القيادة عبر الأطلسي (TLN)، وهي مؤسسة بحثية غير حزبية مقرها واشنطن، تجمع أكاديميين ومتخصصين في السياسات من مختلف أنحاء العالم.

إلى جانب مسيرته المهنية في قطاع الأعمال، يضطلع بارودي بدور بارز بالدفع باتجاه سياسات ومشاريع وبرامج تعزز الحوار والسلام وحل الازمات بالتفاوض بدلا من الحروت ما يوفر فرصاً للتنمية.

وفي عام 2023، وتقديرا لجهوده الرامية إلى تعزيز التنمية السلمية في شرق البحر المتوسط حاز على جائزة القيادة عبر الأطلسي التي تمنحها شبكة القيادة عبر الأطلسي.

*يشغل بارودي حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة Energy and Environment Holding، وهي شركة استشارات خاصة تتخذ من الدوحة، مقراً لها.

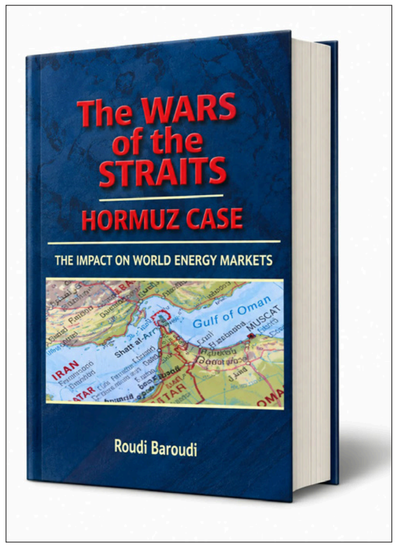

غلاف الكتاب

المفاوضات مع صندوق النقد تستكمل في واشنطن

اختتمت بعثة صندوق النقد الدولي أمس سلسلة اجتماعاتها المكثفة في لبنان، التي توزعت بين وزارة المالية وفندق فينيسيا، من الفترة الممتدة بين 15 و18 أيلول الجاري. وشارك فيها المسؤولون والجهات المعنية بالملفات المالية والاقتصادية والمصرفية، وذلك في إطار متابعة مسار الإصلاحات والتحضير للتوصل إلى اتفاق على مستوى الموظفين (SLA).

وفي ختام الاجتماعات، جاء اجتماع أمس تتويجًا لما شهدته النقاشات وقد عقد في وزارة المالية بحضور وزيري المالية والاقتصاد والتجارة عامر البساط وممثلين عن رئاستي الجمهورية والحكومة وحاكم مصرف لبنان كريم سعيد والادارات المختصة في وزارة المالية من ادارات ضريبية ودين عام وموازنة وخزينة وواردات وادارة جمركية وعقارية وممثلين عن مؤسسات معنية، وعن جانب بعثة صندوق النقد حضر رئيسها ارنستو ريغو والوفد التقني المرافق.

بعد الاجتماع قال جابر إن «النقاشات ركزت بصورة أساسية على تحديد المسار المطلوب لقانون الفجوة المالية»، مشددًا على أن «الجهود تنصب على إنجاز القانون بالتعاون مع مجلس النواب وبدعم من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، بما يتيح البدء باستعادة أموال المودعين وإعادة القطاع المصرفي إلى دوره في خدمة الاقتصاد اللبناني».

وأشار الى أن «إقرار قانون الفجوة، إلى جانب استكمال الملفات المالية الأخرى، يمكن أن يتيح الانتقال إلى اتفاق مالي نهائي مع الصندوق». لافتاً الى أن «بدء استعادة أموال المودعين يرتبط بإقرار قانون الفجوة ومصرف لبنان سيتولى دورًا أساسيًا في هذه العملية».

وكشف عن «محطة جديدة ستُستكمل خلال الشهر الحالي في واشنطن، بهدف تعزيز المسار التفاوضي والتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد في أسرع وقت ممكن».

آلية واضحة لمعالجة الودائع

من جهته، أكد حاكم مصرف لبنان كريم سعيد أن «العمل على قانون الانتظام المالي واسترداد الودائع مستمر، وأن هناك تعديلات إيجابية يجري إدخالها على القانون»، مشيرًا إلى أن «مصرف لبنان يواكب هذا المسار باعتباره جزءًا أساسيًا من مسؤوليته».

وأشار إلى أن «مصرف لبنان يدرس إمكانات إعادة دفع الودائع بطريقة عقلانية، بما يتيح في الوقت نفسه توفير السيولة اللازمة للنظام المالي»، مؤكدًا أن «العمل لن يتوقف بانتظار إقرار القوانين».

ولفت إلى أنه، «بحلول نهاية عام 2026، سيكون قد أعيد إلى المودعين مبلغ 8.1 مليارات دولار من أموالهم بموجب التعميمين 158 و166»، مشددًا على أن «المصرف المركزي يواصل مواكبة معاناة المودعين والعمل على معالجة الأزمة».

وردًا على سؤال حول وجود آلية واضحة لمعالجة الودائع، أكد سعيد «وجود آلية»، لكنه أوضح أن «حجم الأزمة وتعقيداتها يفرضان مقاربة حكيمة وعقلانية، تقوم على الالتزام بما يمكن تنفيذه والوفاء به».

اجتماع ختامي

تعزيز المسار التفاوضي يوصل الحكومة إلى توقيع اتفاق مع الصندوق

إيران... بندقية للموالية ورصاصة للمعارِضة

في طهران، وجد النظام الإيراني أمس طريقة فريدة لمواجهة الحصار والأزمة الاقتصادية المستفحلة: إخراج السيوف والبنادق إلى الشارع! رجال يلوّحون بالسلاح، ونساء محجّبات يحملنَ الكلاشنيكوف، وطلّاب بالزيّ العسكري يعبرون أمام صورة علي خامنئي، المرشد الراحل الذي قُتل في اليوم الأول للحرب. المشهد مصمّم لإعلان الاستعداد للتضحية من أجل الوطن؛ المخيف فيه أنّك ترى الآلاف من المؤدلجين المستعدّين للموت فداءً لنظام مجرم ذبح شعبه على مرّ تاريخه.

تستدعي هذه الاحتفالية التعبوية وسط الخراب صورة من التاريخ: زواج أدولف هتلر وإيفا براون في مخبأ الفوهرر تحت برلين، في 29 نيسان 1945، قبل انتحارهما في اليوم التالي، فيما كانت عاصمته تنهار. أقيمت المراسم، لكن المراسم لم تغيّر مصير الرايخ. والمقارنة هنا تتعلّق بانفصال الملالي عن الواقع؛ فالقدرة على تنظيم مشهد احتفالي تبقى أحيانًا أطول عمرًا من القدرة على إدارة المأزق.

ولا يعني ذلك أن سقوط النظام الإيراني بات مسألة ساعات. لكنه يفتح سؤالًا عن وظيفة الاستعراض حين تضيق الخيارات: هل يُراد ردع الخصم، أم إقناع الداخل بأن السلطة ما زالت تمسك بالمبادرة؟ السيف قد يلمع أمام الكاميرا، لكنّه لا يفكّ حصارًا، والكلاشنيكوف لا يسدّ عجز ميزانية أسرة. وبين الحرب والعقوبات والحصار البحري، تبدو المسافة متّسعة بين العضلات المعروضة في الشارع والقدرة على تأمين حياة بالحدّ الأدنى للناس.

لكن المفارقة الأشدّ قسوة تحملها صورة النساء المسلّحات. فالجمهورية الإسلامية، التي تعرض المرأة حاملةً بندقية بوصفها شريكة في الدفاع عن الوطن، حاربت حقّها في اختيار ما تضعه على رأسها. في قاموس هذا النظام الفاسد، تستطيع المرأة، الموالية له فقط طبعًا، أن تحمل أداة قتل، لكن استقلال قرارها بشأن حرّياتها ولباسها يتحوّل إلى تهديد وجودي. يبدو أن خصلة الشعر، حين تخرج عن الطاعة، أخطر من مخزن ذخيرة كامل.

قبل يومين من احتفالية النظام، حلّت في 16 أيلول الذكرى الرابعة لمقتل مهسا أميني على يد «شرطة الأخلاق». وبين المناسبتين، تنكشف المسافة بين إيران التي يريد النظام عرضها وإيران التي يسعى إلى إسكاتها. فقد أشعل موت مهسا ثورة «المرأة، الحياة، الحرّية»، التي واجهتها السلطات بقمع دموي. وفي كانون الثاني 2026، عادت آلة القمع لمواجهة احتجاجات انطلقت في كانون الأوّل من الغلاء والانهيار المعيشي، قبل أن تتّسع إلى المطالبة بإسقاط النظام. وحين تحوّل الغضب على الفقر إلى اعتراض على حكم الملالي، واجهته طهران بجرائم ضد الإنسانية، مؤكّدة أن أولويتها حماية بقائها مهما بلغت كلفة الدم الإيراني.

تكتسب المقارنة بين المرأة الموالية للنظام وتلك المطالبة بإسقاطه معناها الحقيقي هنا. فالمسألة تتجاوز الحجاب إلى الحقّ في الاختيار. للمحجّبة حقّها في لباسها وقناعاتها السياسية، ولرافضة الحجاب الحقّ نفسه في تقرير كيف تعيش وماذا تؤيّد. لكن نظام آيات الله يوزّع الحماية والعقاب بحسب الولاء. امرأة تحمل السلاح في احتفال ترعاه السلطة، فتُقدَّم رمزًا لقوّة إيران؛ وأخرى ترفع صوتها في وجه النظام، فتُعامَل باعتبارها خطرًا يجب تحييده. وما يفصل بينهما، في ميزان النظام، هو استعداد كلّ منهما للطاعة.

ما وظيفة المرأة في الدعاية الرسمية؟ الجواب بسيط: يُحتفى بحضورها بقدر ما يخدم السلطة، ويُقمع استقلالها حين يمنحها القدرة على مساءلتها. يسمح لها النظام بأن تحمل بندقية دفاعًا عنه، لكنّه لا يحتمل أن تحمل موقفًا مضادًا له. يريد إرادتها حين تتطابق مع إرادته، ويجرّمها حين تنفصل عنه. ويمتدّ هذا المنطق إلى عموم المعترضين، خصوصًا الشباب الذين تصطدم مطالبهم المعيشية والسياسية بنظام يجعل الولاء شرطًا للاعتراف بحقوقهم. فالمواطن مقبول ما دام جزءًا من «الحشد الولائي»، ومدان يستحقّ الإعدام حين يصبح صاحب صوت مناهض للنظام.

لهذا، يحمل الاستعراض المسلّح رسالتين متلازمتين: الأولى إلى الخارج، مفادها أن للنظام أنصارًا مستعدّين للدفاع عنه، والثانية إلى الداخل، أن الشارع الذي خرج منه المحتجّون يمكن ملؤه بالموالين وبنادقهم القادرة على إسكات المعارضين. قد تجمع الكاميرا آلاف البنادق في صورة واحدة، لكنّها لا تمحو صورة فتاة قُتلت بعدما اشتُرِي منها حقّ الاختيار. وفي هذه المفارقة تكمن هشاشة المشهد كلّه، فالنظام يحتفي بالمرأة حين تتعهّد بالموت من أجله، ويخشى إرادتها حين تصرّ على العيش بحرّية. يستطيع تسليح الموالية وحشدهنَّ، لكن كثرة البنادق لا تمنحه شرعية في عيون من يطالبن بإسقاطه. هذه المشهدية الباهتة تزيد المعارِضات إصرارًا على المقاومة وتحرير بلادهنَّ من نير الاستعباد.

يبدو أن خصلة الشعر، حين تخرج عن الطاعة، أخطر من مخزن ذخيرة كامل

يستطيع النظام تسليح الموالية، لكن كثرة البنادق لا تمنحه شرعية في عيون من يطالبنَ بإسقاطه (أ ف ب)

بوتين ينظّم مسرحية انتخابية لانتزاع شرعية زائفة

بدأ الروس أمس التصويت في الانتخابات التشريعية الأولى التي ينظّمها الرئيس فلاديمير بوتين منذ إطلاقه الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا في شباط 2022. وبطبيعة الحال، لا يتوقّع أحد أي مفاجآت في الانتخابات التي تمتدّ ثلاثة أيام وتخضع لرقابة مشدّدة، بل يُتوقّع أن يعزّز التصويت قبضة بوتين على السلطة التي يتولّاها منذ 26 عامًا. فالانتخابات التي تُجرى تحت إشرافه تشكّل عملية صورية تمنحه شرعية زائفة، تمامًا كما كانت «الانتخابات» تُجرى في سوريا والعراق إبّان حكم «حزب البعث» في كلّ من البلدين. فلم يُسمح بالتسجيل للمشاركة في الانتخابات إلّا للأحزاب التي تدعم بوتين وحربه على أوكرانيا، بينما يقبع معارضوه الجدّيون إمّا في السجن، وإمّا في المنفى، وإمّا تحت التراب. ونذّد الاتحاد الأوروبي بالانتخابات، مؤكّدًا أن «القمع» استُخدم للقضاء على المعارضين، في حين نظّمت موسكو عمليات تصويت في المناطق الأوكرانية المحتلّة.

يحاول بوتين، من خلال هذه المسرحية الانتخابية، إظهار دعم الروس لحربه على أوكرانيا. وفي ظلّ غياب أي أحزاب معارضة جدّية، تتمثّل المعركة الأهمّ بالنسبة إلى الكرملين في تحقيق أكبر نسبة مشاركة ممكنة. ويستمرّ التصويت حتى الأحد لشغل المقاعد الـ450 كلّها في مجلس الدوما، الغرفة السفلى في البرلمان الروسي. ومن المحتّم أن يفوز حزب «روسيا الموحّدة» بزعامة بوتين بغالبية المقاعد، بينما تتنافس على المقاعد المتبقية الأحزاب التي سُمح لها بالمشاركة لأنها تؤيّد سياساته، وهي الحزب الشيوعي، والحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي القومي، و«روسيا العادلة»، و«الشعب الجديد».

في المقابل، مُنع حزب «يابلوكو»، الحزب الوحيد المسجّل المعارض للحرب، من خوض الانتخابات قبيل موعد التصويت، وسُجن ليف شلوسبرغ، إحدى أبرز شخصياته، بسبب انتقاده الحرب. وأكد غريغوري يافلينسكي، السياسي الروسي الليبرالي البارز وأحد مؤسّسي «يابلوكو»، لشبكة «سي أن أن» أن الكرملين فوجئ بحجم الدعم للحزب ولرسالته المناهضة للحرب، ولرسائله الداعية إلى وقف النار في أوكرانيا. ويأتي ذلك في وقت تتزايد فيه المخاوف من أن تشهد روسيا تعبئة عسكرية جديدة بعد الانتخابات، فيما تمكّنت كييف من نقل الحرب إلى الداخل الروسي من خلال ضرباتها بعيدة المدى على منشآت الطاقة، ما أدّى إلى تشكّل طوابير عند محطّات الوقود في أنحاء البلاد. وبالتزامن مع فتح مراكز الاقتراع أبوابها، تعرّضت موسكو لموجة هجمات بمئات الطائرات المسيّرة الأوكرانية.

تعهّد ماكرون بأن الهجمات الروسية على فرنسا لن تمرّ من دون ردّ

وبينما حضّت المعارضة الروسية في المنفى، ومن بينها أرملة المعارض البارز الراحل أليكسي نافالني، المعارضين على عدم مقاطعة الانتخابات والتصويت «ضدّ حزب بوتين»، خالف حزب «يابلوكو» هذا التوجّه، معتبرًا أن من الأفضل عدم التصويت. وقال رئيس الحزب نيكولاي ريباكوف هذا الأسبوع: «أنتم تقترحون أن نذهب مرّة أخرى، كالخراف، ونرقص على أنغامهم، ونصوّت لأولئك الذين تسبّبوا في مقتل أشخاص في روسيا وأوكرانيا؟».

وفي ظلّ تصاعد التوترات الأوروبية - الروسية، حذّر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من التهديد المتنامي الذي تشكّله العمليات الروسية الخفية في أنحاء أوروبا، مؤكّدًا أنه أمر باتخاذ إجراءات لحماية البنية التحتية الحيوية في فرنسا من «الهجمات الهجينة» الروسية. وتعهّد بأن الهجمات الروسية على الأراضي الفرنسية لن تمرّ من دون ردّ، ولن تثني بلاده عن دعم أوكرانيا. وكان رئيس الوزراء البولندي دونالد توسك قد حذّر الخميس من أن روسيا تخطّط لشنّ هجمات «هجينة» بطائرات مسيّرة وصواريخ ضدّ دول داعمة لأوكرانيا.

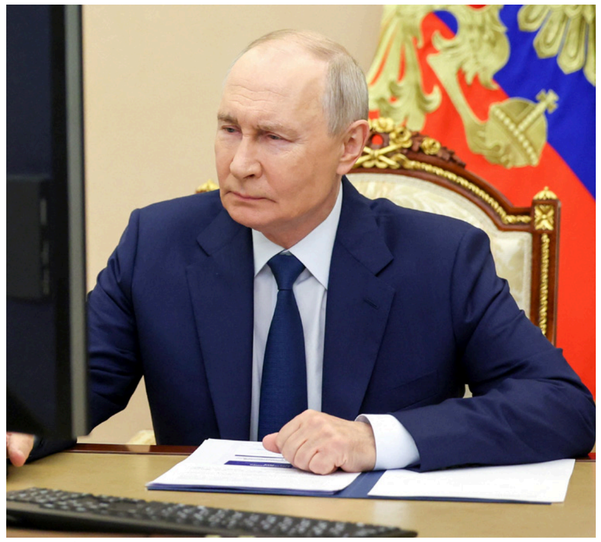

بوتين خلال إدلائه بصوته إلكترونيًا في انتخابات مجلس الدوما أمس (رويترز)

وأعلن توسك، خلال زيارته كييف أمس، انضمام بلاده إلى تحالف يضمّ أوكرانيا وتسع دول أوروبية أخرى، يهدف إلى التطوير المشترك لنظام جديد مضادّ للصواريخ الباليستية، ليكون بديلًا أقلّ كلفة من نظام «باتريوت» الأميركي. في المقابل، استدعت الخارجية الروسية القائمة بالأعمال البريطانية في موسكو لتقديم احتجاج رسمي بشأن ما وصفته بأنه «زيادة إضافية» من جانب لندن في إمدادات الأسلحة إلى كييف.

في هذه الأثناء، أطلق الرئيس فولوديمير زيلينسكي تجمّعًا إقليميًا جديدًا يضمّ ثماني دول من منطقة الكاريات في وسط أوروبا وشرقها، خلال قمة عُقدت في غرب أوكرانيا بهدف تعزيز التعاون التجاري والأمني. ويضمّ التجمّع الجديد، إلى جانب أوكرانيا، رومانيا وصربيا وبولندا وسلوفاكيا والتشيك والنمسا والمجر والاتحاد الأوروبي. وأكد زيلينسكي أن هذا التجمّع يُمثّل بداية حركة من شأنها خلق «مزيد من التقارب بين بلداننا وإطار قوي آخر للتعاون على مستوى الاتحاد الأوروبي»، مشيرًا إلى توسيع نطاق التعاون في مجالات الطاقة والخدمات اللوجستية والتجارة عبر الحدود والأمن.

نوويًا، كشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها تلقّت معلومات تفيد باصطدام طائرة مسيّرة ببرج تبريد في وحدة مفاعل بمحطة طاقة نووية روسية في منطقة كورسك الخميس. وأشارت إلى أن وحدة المفاعل كانت قيد التشغيل وقت تعرّضها للضربة، لكنها واصلت العمل بصورة طبيعية، ولم تؤدّ الواقعة إلى اندلاع حريق.

«اتفاقية مكة»... هل للتعهّدات أنياب؟

تضع الهجمات الحوثية على السعودية «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» أمام اختبار مبكر: ترجمة التعهّدات السياسية إلى قدرة ردع فعلية. وبين استعداد باكستان للذهاب إلى «أبعد مدى» وحذر تركيا من جدوى التدخل العسكري، تظهر مقاربتان مختلفتان لطبيعة الالتزام وحدود استخدام القوّة، في لحظة تتداخل فيها الحرب اليمنية مع المواجهة الأميركية. الإيرانية.

تتبنّى إسلام آباد خطابًا حاسمًا يمنح الرياض سندًا سياسيًا وعسكريًا، ويرفع كلفة استمرار الهجمات في حسابات الحوثيين وداعميهم الإيرانيين. ويحمل ربط الدفاع عن المملكة بأمن الحرمين الشريفين دلالة إضافية، خصوصًا بعد الاتهام السعودي للحوثيين بمحاولة استهداف مكة. فبهذا الربط، تكتسب الاستجابة الباكستانية بعدًا إسلاميًا جامعًا، يساعد على توسيع التأييد لأي خطوات دفاعية محتملة. ومع ذلك، تظلّ عبارة «أبعد مدى» مفتوحة على مستويات متعدّدة من الدعم، من دون تحديد معلن لطبيعة المشاركة العسكرية أو توقيتها.

في المقابل، تفصل أنقرة بين الالتزام بالتحالف وقرار خوض العمليات. ويتيح تأكيد مصدر دبلوماسي تركي لوكالة «فرانس برس» غياب طلب سعودي رسمي إبقاء الموقف ضمن هامش الانتظار، فيما تكشف ملاحظاته عن القصف وتجربة غزة تشكّكًا أعمق في قدرة التفوّق العسكري على إنتاج حسم سياسي. ومن هذه الزاوية، يبدو الحذر التركي متّصلًا بالسؤال عن أهداف التدخل ومآلاته، بقدر اتصاله بشروط تفعيله.

ويكشف تشبيه بناء التحالف بتأسيس حلف «الناتو» إدراكًا لحجم الفجوة بين توقيع الاتفاقية وامتلاك منظومة دفاع مشترك. فتنسيق العمليات وتحديد قواعد الاشتباك وتوزيع المسؤوليات تشكّل شروطًا لتحويل التعهّد إلى أداة قابلة للاستخدام. ويعني ذلك أن اختبار اليمن يضغط على تحالف ما زال يحتاج إلى بناء آليات عمله.

أمام هذا التباين، تحتاج السعودية إلى وضوح يتجاوز قوّة التصريحات: ماذا سيقدّم كلّ حليف؟ ومتى؟ وتحت أي شروط؟ فقد تتكامل الرسالة الباكستانية الرادعة مع الحسابات التركية الحذرة إذا أفضتا إلى استجابة منسّقة تحمي المملكة. أما استمرار المسافة بين سقف التعهّدات وحدود الاستعداد العملي، فمن شأنه منح الحوثيين مساحة لاختبار صدقية التحالف، ويتحدّد وزن «اتفاقية مكة» بقدرتها على جعل الاعتداء على أحد أطرافها مكلفًا، مع ضبط مخاطر الانزلاق إلى حرب أوسع.

توازيًا، تعكس تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأخيرة تجاه إيران مقاربة تجمع بين إبقاء باب التفاوض مفتوحًا والتلويح بمزيد من التصعيد العسكري، في محاولة لانتزاع اتفاق يُلبّي شروط واشنطن. فإعلانه إجراء محادثات مع الحوثيين، بالتوازي مع تأكيده رغبة إيران في التوصل إلى اتفاق، يوحي بأن الإدارة الأميركية تستكشف مسارات تفاوضية مع طهران والجماعة المدعومة منها، من دون أن يتّضح ما إذا كانت هذه المسارات مترابطة أو منفصلة.

ويقدّم ترامب الضغوط المالية والعسكرية بوصفها العامل الذي يدفع إيران إلى التفاوض، مستندًا إلى تقييمه بأنها «تخسر من كلّ النواحي». كذلك، فإنّ اشتراطه اتفاقًا «صحيحًا» يترك سقف المطالب الأميركية عاليًا. أما تركه الخيار العسكري موجودًا على الطاولة، فيحافظ على الغموض ويُبقي التهديد حاضرًا في خلفية المحادثات. وعليه، تشير تصريحاته إلى توظيف التفاوض والضغط معًا، أكثر ممّا تؤشّر إلى تسوية ناضجة أو قرار محسوم بالتصعيد.

بغداد تضبط ساعة نزع السلاح بتوقيت الميليشيات؟

لا يبدو أن حكومة رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي متعجّلة في تنفيذ تعهّدها بحصر السلاح بيد الدولة، إذ كرّر مستشار رئيس الوزراء للشؤون الأمنية قاسم الأعرجي موقف بغداد مجدّدًا أمس، جازمًا بأنه «لا توجد أي مدّة محدّدة لحصر السلاح»، موضحًا أنه «في حال اكتمال أعمال اللجنة المشكّلة من «الإطار التنسيقي»، والتي تعمل بإشراف مباشر من رئيس مجلس الوزراء، وحُصر السلاح بيد الدولة بشكل كامل، فحينها سيُعامل كلّ من يحمل السلاح بصورة غير شرعية وفق أحكام القانون بوصفه خارجًا عن القانون، وتُتخذ بحقه الإجراءات القانونية الصارمة، ويُعامل معاملة الإرهابيين».

يُثير تصريح الأعرجي أسئلة كثيرة عن مدى حرص الحكومة العراقية على تنفيذ تعهّداتها، فما معنى «حصر السلاح بشكل كامل» مع بقاء سلاح غير شرعي؟ إن هذا الكلام يُعطي الميليشيات الولائية حق «فيتو» على العملية برمّتها، فهي تستطيع بكلّ بساطة التمسّك برفضها تسليم السلاح طالما لا توجد مهلة محدّدة لتسليمه، ولا تترتّب على رفضها تداعيات محتملة، إذا لم تحزم بغداد أمرها.

لكن من الصعب على الحكومة العراقية الهروب إلى الأمام على غرار الحكومات السابقة، فقد تغيّرت الظروف الإقليمية والدولية بشكل جذري، وبات العراق تحت ضغوط أميركية - خليجية مكثّفة لتنفيذ عملية حصر السلاح، خصوصًا بعد مشاركة الميليشيات العراقية الموالية لإيران في الحرب ضدّ أميركا واستهدافها دول الخليج. كما يُعدّ العراق من أكثر الدول المتضرّرة اقتصاديًا من أزمة مضيق هرمز، لذلك لا يملك ترف معاكسة واشنطن ودول الخليج، ولا سيّما أن إيران غير قادرة على تقديم أي مساعدة له في ظلّ الضغوط الاقتصادية الهائلة التي ترزح تحتها من جرّاء العقوبات والحصار البحري الأميركي.

توازيًا، تستكمل القوّات الأميركية عملية انسحابها من العراق، المقرّر استكمالها بحلول الموعد النهائي المحدّد لها في 30 أيلول المقبل، مع إعادة نشر مئات الجنود المتبقين في إقليم كردستان العراق في الأردن ودول أخرى في المنطقة، وفقًا لما أفاد به مسؤول عسكري أميركي لشبكة «أبه بي سي»، موضحًا أنه سيجري أيضًا سحب المعدّات العسكرية، بما فيها منظومات الدفاع الجوي. وأشار إلى أن واشنطن وبغداد قد تتفاوضان بعد اكتمال الانسحاب بشأن اتفاق جديد للتعاون الأمني الثنائي.

في هذا الإطار، أعلن العراق فتح أجواء مناطق كانت مخصّصة للعمليات العسكرية ضدّ تنظيم «داعش» أمام حركة الطيران المدني، بعد 10 سنوات من حظر الطيران المدني فيها. ومن المتوقّع أن يسهم القرار في خفض تكاليف الشحن الجوي، فضلًا عن إتاحة مرونة أكبر في استحداث مسارات جوية جديدة، ما يعزّز الإيرادات المالية، ويحسّن انسيابية حركة الطيران المدني، ويدعم الاقتصاد الوطني.

الزيدي أمام مرحلة دقيقة (رويترز)

حين يسبق اللقب الضغوط في مسيرة نجوم الـNBA

في العشرين من عمره، تُوّج ماجيك جونسون بطلاً للـNBA، وفي الحادية والعشرين احتفل كوبي براينت بأول ألقابه، بينما لم يحتج لاري بيرد سوى موسمين ليصل إلى القمة مع بوسطن سيلتكس. في المقابل، انتظر ليبرون جيمس حتى السابعة والعشرين، ومايكل جوردان حتى الثامنة والعشرين، فيما بلغ ديرك نوفيتسكي الثانية والثلاثين قبل أن يعيش لحظة التتويج للمرة الأولى. جميعهم أصبحوا من أساطير اللعبة، لكن الطريق إلى البطولة لم يكن واحداً. بعضهم عرف طعمها في بداية مسيرته، بينما أمضى آخرون سنوات في مطاردتها وسط ضغوط وتساؤلات كانت تتزايد مع كل موسم.

وهنا يبرز سؤال مثير: هل يمنح التتويج المبكر اللاعب أفضلية في بقية مسيرته؟

غايال خوري

لا يعني الفوز في سن صغيرة أن اللاعب أكثر موهبة أو أنه سيحصد بطولات أكثر، لكن الوصول إلى القمة مبكراً قد يمنحه شيئاً يصعب قياسه بالأرقام، خبرة الفوز، والثقة بقدرته على تكراره، والتخلص مبكراً من السؤال الذي يلاحق كل نجم كبير بلا بطولة: هل يستطيع قيادة فريقه إلى اللقب؟

لم يحتج ماجيك إلى مواجهة هذا السؤال طويلاً، إذ انضم إلى لوس أنجلوس ليكرز عام 1979 ليجد إلى جانبه كريم عبد الجبار، أحد أعظم لاعبي تاريخ كرة السلة، وبعد أشهر فقط كان بطلاً للNBA وأفضل لاعب في النهائيات. أما كوبي، فتزامن صعوده مع وجود شاكيل أونيل في قمة مستواه، وفاز ليكرز بثلاث بطولات متتالية بين عامي 2000 و2002، ليكون براينت قد تُوّج ثلاث مرات قبل بلوغه الرابعة والعشرين.

وبدوره، وصل بيرد إلى بوسطن عام 1979، وبعد موسمين فقط كان بطلاً للNBA، قبل أن يضيف لقبين آخرين مع سيلتكس خلال الثمانينيات. ولا يقلل ذلك من قيمة ما حققه الثلاثة أو من أدوارهم في تلك النجاحات، لكنه يكشف عن عامل لا يتوافر لكل نجم: أن يبدأ مسيرته في فريق قادر على المنافسة على البطولة منذ سنواته الأولى.

وربما ظهرت أهمية تلك البداية في المواسم التي تلتها، بعدما عرف ماجيك وكوبي وبيرد مبكراً ما يتطلبه الوصول إلى النهاية. فقد اختبروا ضغط الأدوار الإقصائية، وخاضوا النهائيات وعاشوا لحظات الحسم، وعندما عادوا للمنافسة كانوا قد عرفوا بالفعل طريق التتويج.

أما جوردان، فعاش مساراً مختلفاً. فقبل عام 1991، كان قد فاز بجائزة أفضل لاعب في الدوري، وتصدر قائمة الهدافين مراراً، وفرض نفسه كأحد أبرز نجوم اللعبة، لكن شيكاغو بولز كان يودع الأدوار الإقصائية عاماً بعد آخر، ومع استمرار الانتظار أصبح غياب البطولة جزءاً من الحديث عن مسيرته.

وانتهت سنوات الانتظار عام 1991، عندما أحرز جوردان لقبه الأول في الثامنة والعشرين، قبل أن يضيف خمسة ألقاب أخرى ويقود شيكاغو إلى واحدة من أعظم فترات الهيمنة في تاريخ الـNBA. ومن الصعب بالطبع القول إن اللقب الأول وحده فتح الطريق أمام ما جاء بعده. فقد تطور الفريق، وبلغ جوردان ذروة مستواه، وتغيرت الظروف. لكن ذلك التتويج أنهى على الأقل التساؤلات حول قدرته على قيادة فريق إلى البطولة.

وعرف ليبرون جيمس ضغوطاً مشابهة. فقد وصل إلى النهائي مع كليفلاند كافالييرز عام 2007 وهو في الثانية والعشرين، لكنه خسر أمام سان أنطونيو سبيرز. وبعد انتقاله إلى ميامي هيت، جاءت خسارة نهائي 2011 أمام دالاس مافريكس لتزيد حجم الانتقادات المحيطة به.

لكن المشهد تغير في الموسم التالي، عندما أحرز ليبرون لقبه الأول عام 2012. ومنذ ذلك الحين، لم يعد السؤال يدور حول قدرته على الفوز، بل حول عدد البطولات التي يمكنه إحرازها وموقعه بين أعظم لاعبي التاريخ.

أما نوفيتسكي، فكانت رحلته أطول. فقد فاز بجائزة أفضل لاعب في الدوري عام 2007، وقاد دالاس مافريكس إلى سنوات من المنافسة، لكن إخفاقاته في الأدوار الإقصائية ظلت حاضرة في تقييم مسيرته، واستمر ذلك حتى عام 2011، حين قاد نوفيتسكي دالاس إلى البطولة على حساب ميامي هيت بقيادة ليبرون جيمس ودواين وايد وكريس بوش، وتُوّج بجائزة أفضل لاعب في النهائيات وهو في الثانية والثلاثين.

وكان ذلك اللقب كفيلاً بتغيير النظرة إلى مسيرته فما كان يُستخدم لسنوات ضده أصبح جزءاً من قصة نجاحه، وتحولت سنوات الانتظار إلى عنصر أضاف قيمة إلى إنجازه.

لكن تجربة كوبي تقدم جانباً مختلفاً من هذه المقارنة، لأن نجاحه المبكر لم ينه الضغوط التي واجهها بقدر ما غيّر طبيعتها.

فبعد رحيل أونيل، لم يعد السؤال ما إذا كان كوبي قادراً على الفوز بالبطولة، فقد فعلها ثلاث مرات بالفعل، بل ما إذا كان يستطيع قيادة ليكرز إليها من دون شاك إلى جانبه. وأثبت كوبي قدرته على ذلك بقيادته الفريق إلى لقبي 2009 و2010.

وهنا ربما تظهر إحدى أهم مزايا التتويج المبكر. فاللاعب الذي سبق له الفوز يدخل محاولته التالية وهو يملك تجربة النجاح على أعلى مستوى، وحتى عندما يخسر، لا يمكن اعتبار الهزيمة دليلاً على عدم قدرته على الوصول إلى القمة.

أما النجم الذي لا يزال يبحث عن لقبه الأول، فقد تعيد كل خسارة فتح التساؤلات نفسها، وهو ما يجعل الضغط المحيط به مختلفاً حتى لو كان مستواه الفردي لا يقل عن أقرانه الذين سبقوه إلى التتويج.

ومع ذلك، هناك جانب آخر لا يمكن تجاهله، وهو أن أفضلية ماجيك وكوبي وبيرد ربما بدأت قبل ألقابهم الأولى أصلاً.

فماجيك وصل إلى فريق يضم عبد الجبار وكان جاهزاً للمنافسة، وكوبي لعب إلى جانب أونيل في أوج هيمنته، بينما وجد بيرد في بوسطن منظومة سرعان ما أصبحت من أقوى فرق الدوري. بمعنى آخر، ساعدتهم الظروف أولاً على الوصول إلى القمة في سن مبكرة، وربما منحهم ذلك النجاح بعد ذلك مزيداً من الثقة والخبرة في التعامل مع سباقات البطولات التالية.

وهنا تصبح المقارنة أكثر تعقيداً من مجرد حساب الأعمار وعدد الألقاب. فماجيك لم يكن أفضل من جوردان لمجرد أنه فاز في العشرين، وكوبي لم يكن أكثر قدرة على الفوز من ليبرون لأنه أصبح بطلاً قبله بسنوات. ربما كان الفارق أن بعضهم وجد الفريق والظروف المناسبة في مرحلة أبكر من مسيرته.

لكن يبقى السؤال قائماً حول الأثر الذي تتركه النجاح المبكر في مسيرة اللاعب.

لا توجد إحصائية قادرة على تقديم إجابة قاطعة، فالبطولات تصنعها الموهبة، وقوة الفريق، والمدرب، والمنافسون، والإصابات، والتوقيت. لكن من يصل إلى القمة مبكراً يملك ميزة واضحة على الأقل: أنه يدخل بقية مسيرته وقد عاش تجربة الفوز ويعرف ما يتطلبه الوصول إليها.

أما من ينتظر سنوات، فلا يطارد البطولة وحدها، بل يحمل معه في كل محاولة جديدة ما تراكم من ضغوط وتساؤلات.

اللقب الأول لا يضمن الثاني، لكنه قد يجعل الطريق إليه مختلفاً تماماً.

في الحادية والعشرين احتفل كوبي براينت بأول ألقابه

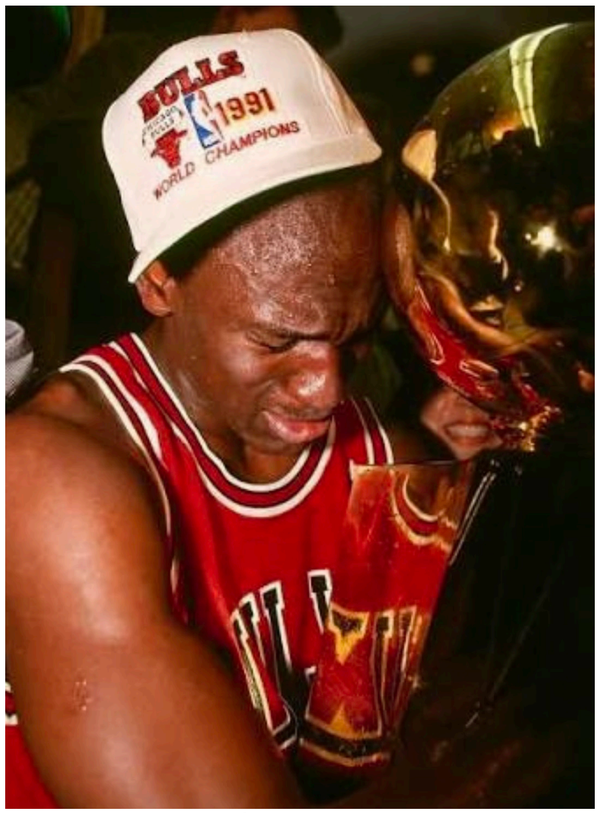

مايكل جوردن يحتضن كأس البطولة بعد تتويج شيكاغو بولز عام 1991

همسات الملاعب

■ تقدّم طرابلس الفيحاء على سبورتس فيل 1-0 في سلسلة الدورة الرباعية لدوري السيدات لكرة الصالات، بفوزه في المباراة الأولى 5-4 بعد التمديد، إثر انتهاء الوقت الأصلي بالتعادل 4-4. وسجّلت ليا الدويهي ثلاثية لطرابلس، وأضافت دام السرور سيور ولطيفة كيلاني الهدفين الآخرين، فيما سجلت لسبورتس فيل سيلين حداد ولارا بو حمرا وإليزا خزاقة وديما فروخ.

■ كشف لويس دي لا فوينتي عن أول قائمة لمنتخب إسبانيا منذ تتويجه بكأس العالم 2026، واستدعى للمرة الأولى حارس إنتر ميلان جوسيب مارتينيس ومهاجم إسبانيول روبرتو فرنانديس، فيما غاب المعتزل دولياً ماركوس يورينتي والمصاب جوان غارسيا

■ تستضيف مدينة جدة السعودية منافسات كأس الخليج العربي «خليجي 27» من 23 أيلول حتى 6 تشرين الأول، بمشاركة 8 منتخبات موزعة على مجموعتين. وتضم الأولى السعودية والعراق وعُمان والكويت، والثانية الإمارات وقطر واليمن والبحرين.

■ طالبت رئيسة الاتحاد الإنكليزي لكرة القدم ديبي هيويت، جاني إنفانتينو بالكشف عن جميع الوثائق المتعلقة بالمشروع المجهض لبيع حصة تجارية مرتبطة بكأس العالم. كما طلبت نشر الوثائق الخاصة بتعليق عقوبة الأميركي فولارين بالوغون، قبل اجتماع مجلس «فيفا» في 15 تشرين الأول المقبل.

مجيد بوقرة لـ«نداء الوطن»: نقلب الصفحة والمسؤولية على عاتقي

اختار المدرب الجزائري مجيد بوقرة أن يطلق مشروعه الفعلي مع منتخب لبنان لكرة القدم من بوابة التغيير، بعدما كشف، خلال مؤتمر صحافي عقده الاتحاد اللبناني لكرة القدم للإعلان عن التشكيلة وبرنامج المنتخب للوقفة الدولية المقبلة، عن قائمة من 23 لاعباً، حملت ستة أسماء تُستدعى للمرة الأولى، إلى جانب عودة وجوه غابت في الفترة الأخيرة. خطوة أراد منها بوقرة خفض معدل الأعمار ومنح الفرصة لجيل جديد، في إطار مشروع يمتد لخمس سنوات، على أن يكون الاستحقاق الأهم بلوغ الجاهزية المطلوبة قبل انطلاق تصفيات كأس العالم في أيلول من العام المقبل.

ميريام داموري خليل

المدرب الجزائري، الذي اعتبر أن الوقت حان لـ«قلب الصفحة»، يريد استغلال المرحلة المقبلة لاختبار عدد من اللاعبين الشبان والوقوف على قدرتهم على تقديم الإضافة، قبل تثبيت خياراته للمرحلة المقبلة.

ويفرض هذا التغيير الواسع تحدّياً أساسياً يتعلق بعنصر القيادة داخل المجموعة، بعد غياب عدد من أصحاب الخبرة. وفي حديث خاص لـ«نداء الوطن» على هامش المؤتمر، لم ينكر بوقرة هذه المسألة، بل أقرّ بها قائلاً: «نعم، نفتقد إلى القيادة»، قبل أن يشير إلى أن المجموعة لا تزال تضم لاعبين يملكون الخبرة وقادرين على تحمّل جزء من هذه المسؤولية، متوقفاً عند دور حسين شكرون في الملعب، إلى جانب حسن سرور ومصطفى مطر وخليل خميس.

ولا يريد بوقرة أن يضع مسؤولية تعويض هذا النقص على اللاعبين وحدهم، بل يعتبر أن عليه شخصياً دوراً أكبر مع انطلاق المشروع الجديد، مؤكداً: «كمدرب، سأتحمّل مسؤولية أكبر، وسأضع هذا الأمر على عاتقي. عليّ أن أعوّض هذا الجانب بنفسي أيضاً». وأضاف في حديثه عن المجموعة: «علينا أن نكون فريقاً واحداً، وليس مجرد مجموعة من اللاعبين»، مشدداً في الوقت نفسه على أن العناصر الموجودة مطالبة بمواصلة العمل والتطور.

وتوقف المدرب الجزائري أيضاً عند المباراة الأخيرة أمام اليمن، بعدما سألته «نداء الوطن» عما كشفته له تلك المواجهة من نقاط تستوجب إعادة الحسابات قبل بدء المرحلة الجديدة واختيار الأسماء التي ستقودها. وبدا واضحاً أن ما استوقفه لم يكن مرتبطاً بالشق الفني وحده، بل بكيفية تصرّف المجموعة في اللحظات الصعبة وتحت الضغط.

وقال بوقرة في هذا السياق: «نحتاج إلى شخص يستطيع إبقاء اللاعبين هادئين وتحفيزهم عندما نكون تحت الضغط»، مشيراً إلى أن هذا الجانب كان من الأمور التي لاحظها في المباراة. وأضاف: «رأيت ذلك، وفهمت أنني بحاجة إلى العمل أكثر على الجانب النفسي وعلى القيادة، وأن أمنح اللاعبين المزيد من الثقة».

وبالنسبة إلى بوقرة، فإن أهمية الشخصية القيادية تظهر تحديداً عندما تتعقد المباراة ويحتاج الفريق إلى من يمنحه الهدوء والثقة داخل الملعب، لذلك شدد على ضرورة معالجة هذا الجانب خلال المرحلة المقبلة، معتبراً أن «القيادة تبقى مشكلة كبيرة» تحتاج إلى العمل عليها بالتوازي مع بناء المجموعة الجديدة.

ويأتي ذلك في وقت فتح فيه بوقرة الباب أمام مرحلة مختلفة في المنتخب، من دون أن يعني اختياره قائمة جديدة إغلاقه أمام الأسماء التي لم تُستدعَ. وكان قد أوضح خلال المؤتمر أن الخيارات المستقبلية ستبقى مرتبطة بما يقدمه كل لاعب، كاشفاً أن محمد حيدر وقاسم الزين صارحاه عقب مواجهة اليمن بأن الوقت قد حان لإفساح المجال أمام جيل جديد.

وتضم القائمة الحالية ستة لاعبين يُستدعون للمرة الأولى، هم علي الرضا إسماعيل، بدر قوام، حسن قعفراني، جواو غابريال مخلوف، محمود زيبب ورالف خوري، إضافة إلى عودة لاعبين غابوا في الفترة الأخيرة، وفي مقدمهم الثنائي الهجومي سامي مرهج وحسين شكرون.

وسيكون معسكر الدوحة أول اختبار عملي لهذه الخيارات، إذ ينخرط المنتخب فيه ابتداءً من الثلاثاء المقبل وحتى 28 الحالي، ويتخلله لقاء ودي مع السد القطري، قبل السفر إلى قرغيزستان لخوض مباراتين وديتين أمام منتخبي قرغيزستان والمالديف.

وضمّت قائمة بوقرة 23 لاعباً، هم:

حراسة المرمى: مصطفى مطر (النجمة)، علي السبع (جويّا)، أنطوان دويهي (الصفاء).

الدفاع: خليل خميس، علي الرضا إسماعيل ومحمد الحايك (النجمة)، بدر قوام وحسن قعفراني (جويّا)، جاد سميرة (كارميوتيسا القبرصي)، جواو غابريال مخلوف (كومو الإيطالي)، بدرو بو ديب (باتشوكا المكسيكي).

الوسط: أحمد خير الدين (الأنصار)، علي الفضل (النجمة)، حسن سرور ووليد شور (جويّا)، محمود زيبب (العهد).

الهجوم: علي قصاص (النجمة)، جيمي قازان (جويّا)، خليل بدر (الأنصار)، ليوناردو شاهين (أوديفولد السويدي)، سامي مرهج (ألفيركا البرتغالي)، حسين شكرون (هانوفر 96 الألماني)، رالف خوري (أتلتيكو أوتاوا الكندي).

الجزائري مجيد بوقرة

بوقرة: «نحتاج إلى شخص يستطيع إبقاء اللاعبين هادئين وتحفيزهم عندما نكون تحت الضغط»

الكلمات المتقاطعة | إعداد: أنطوان حمد

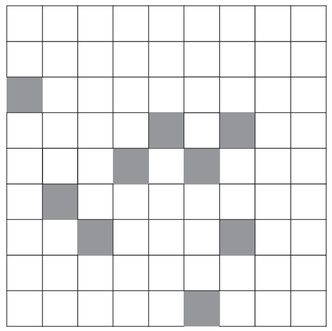

أفقيا:

1 – أحد شعراء العصر العباسي غنت أم كلثوم من قصائده «قل للبخيلة بالسلام تودعا» وغيرها.
2 – ممثل لبناني راحل.
3 – من مؤلفات الشاعر اللبناني إيليا أبو ماضي.
4 – متشابهان - مدينة في اليمن.
5 – وتِخ وعنّف - أغنية للمطرب اللبناني وديع الصافي.
6 – مدينة أميركية في ولاية آيوا.
7 – متشابهان - أداة شرط - اثنان بالأجنبية.
8 – المقر التاريخي للعائلة المالكة البريطانية ومسقط رأس الملكة فيكتوريا.
9 – أحرف متشابهة - زجاج عاكس أرى فيه نفسي.

عموديا:

1 – الابن الوحيد لأندروماك والأمير الطروادي هكتور قُتل بعد سقوط طروادة عندما ألقى به اليونانيون من فوق أسوار المدينة.
2 – أحد أشهر رجال القانون في تاريخ الإمبراطورية الرومانية.
3 – حيوان مفترس - نهر إيطالي - متشابهان.
4 – اشتهر بصبره - شدّة ومحنة.
5 – جمعت وضمّت - مُزخرف ومُرقّش.
6 – صنعت فيه ثقباً (الحجر أو الخشب) - حقير ذليل.
7 – منجّمون - خاصتك بالأجنبية.
8 – ذكرى حدث من الأحداث كالزواج وممارسة المهنة وغير ذلك - شجر مثمر.
9 – هدم البناء - عاصمة دولة عربية.

SUDOKU

تحتوي هذه الشبكة على 9 مربعات كبيرة (3x3) ، كل مربع منها مقسم الى 9 خانات صغيرة. هدف هذه اللعبة ملء الخانات بالأرقام اللازمة من 1 الى 9، شرط عدم تكرار الرقم أكثر من مرة واحدة في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي وعمودي.

		3			2		1	
		7	6			3		8
4				3			2	
5						2		
	3	1				7	9	
		8						6
	5			2				1
7		6			1	8		
	1		7			9		

حلول العدد السابق

أفقيا: 1 - عين التمر - 2 - صلاح جاهين - 3 - بيتر اوتول - 4 - فا - نم - 5 - ام - شم - وال - 6 - لنا - دانو - 7 - اح - سهل - جم - 8 - مارك شاغال - 9 - مزرعة تولا.

عموديا: 1 - عصبة الأمم - 2 - يلي - منحاز - 3 - ناتف - ر ر - 4 - احراش - سكع - 5 - لجأ - مدهشة - 6 - تاون - الات - 7 - مهتمون - غو - 8 - ريو - اوجال - 9 - نلتل - ملأ.

1	2	4	6	7	9	5	8	3
9	5	6	3	4	8	1	7	2
8	3	7	2	1	5	9	4	6
2	7	9	1	5	6	4	3	8
5	4	8	9	3	2	6	1	7
3	6	1	7	8	4	2	5	9
7	9	3	4	2	1	8	6	5
4	8	2	5	6	7	3	9	1
6	1	5	8	9	3	7	2	4

70 عامًا من ضوء «بعلبك» في «الأميركية»

روزيت فاضل

ماذا يعني تكريم «مهرجانات بعلبك الدولية» والاحتفال مرة ثانية بمرور 70 عامًا على انطلاقتها في «الجامعة الأميركية في بيروت»، بعد محطة أولى في «مهرجانات عجلتون الدولية»؟ قد يكون الجواب العفوي أن الغالبية يسكنها شعور بالنوستالجيا إلى أدراج معبدي باخوس وجوبيتر في قلعة بعلبك ومهرجاناتها، وقد بدا ذلك خلال متابعة وقائع «أسبوع مهرجانات بعلبك»، من 14 إلى 19 أيلول الجاري ضمنًا، في «الجامعة الأميركية في بيروت». في المقابل، يُعتبر الغياب القسري للمهرجانات هذا الصيف، بسبب الوضع الأمني الطارئ في لبنان، أمرًا عاديًا لدى المنجرفين وراء الحفلات الصاخبة بأصوات فنانين يعززون، بكلمات أغانيهم، المشاعر الدافئة لدى جمهورهم.

الصور والتاريخ

افتُتح هذا الأسبوع، الذي نظمته الجامعة و «برنامج زكي ناصيف للموسيقى» فيها بالتعاون مع المهرجانات نفسها، بمعرض توثيقي بعنوان «بعلبك: سبعون عامًا من الضوء»، الموسيقى والتراث»، يستمر إلى 14 تشرين الثاني 2026 في «مكتبة يافث التذكارية» في «الجامعة الأميركية»، من الإثنين إلى الجمعة، من التاسعة صباحًا إلى الخامسة مساءً. ويضم محطات فنية متفرقة من الغناء والرقص والمسرح، من الزمن الجميل قبل الحرب المجنونة في لبنان وما بعدها.

وأشارت مديرة «دائرة الأرشيف والمجموعات الخاصة في الجامعة الأميركية» سمر ميقاتي لـ «نداء الوطن» إلى أن «المعرض، الذي يضمّ بعض المختارات من «مخزون» المهرجانات ودائرة الأرشيف في الجامعة، يكشف تاريخ القلعة وبدايات المهرجانات، وصولًا إلى مجموعة من الصور الفوتوغرافية والملصقات والمواد الأرشيفية التي تروي تاريخ المهرجان. وتبرز بعض أقسامه فستانًا لصباح في مسرحية «الشلال»، من تصميم بابو لحود سعادة، وفستانًا آخر لفيروز في مسرحية «أيام فخر الدين»، من تصميم مارسيل ربيز وسامية صعب، إلى جانب مختارات من عروض «فرقة كركلا» و «فرقة الأنوار»، مثلًا، إضافة إلى صور متفرقة لمسرحيات أجنبية على غرار «تاجر البندقية» و «شيكاغو»، ولبنانية محلية مثل «أيام فخر الدين» و «أعرب ما يلي» ليعقوب الشدراوي مع أنطوان كرياج. كما يبرز المعرض صورة لمسرحية «الفرس» عام 1944، التي نظمتها في بعلبك «الجمعية الوطنية للمحافظة على الثقافة اللبنانية وإنمائها»، وكانت برعاية الرئيس الأسبق للجمهورية بشارة الخوري، فضلًا عن لقطات من حفلات أوبرالية مثل رائعة «كارمن»، وعروض باليه لرودولف نوريف، ومشهدية «مجنون إلسا»، وما حفظته الذاكرة الفنية لعملاقة الجاز، ومنهم ألبرت آيلر وسواه، وكبار النجوم مثل أم كلثوم وشارل أزنافور ووردة الجزائرية وشيرين عبد الوهاب وميادة الحناوي وسواهم.

المتحدثون في الندوة وأعضاء من لجنة المهرجانات (نداء الوطن)

صمود المهرجان

طرحت فعالية أقيمت يوم الأربعاء عنوانًا مهمًا جدًا هو «أثر مهرجانات بعلبك الدولية في تطوير الموسيقى في لبنان وبلاد المشرق». وتحدث فيها كل من رئيسة «مهرجانات بعلبك الدولية» نايلة دو فريج، والدكتور في العلوم الموسيقية والباحث الأب بديع الحاج، والباحثة والكاتبة زينة صالح كيالي، التي قدّمت كتابها «زكي ناصيف منشد البيئة والتراث»، الذي يدخل ضمن سلسلة كتب لكيالي صادرة بالفرنسية عن موسيقيين لبنانيين.

وحاولت كلمات المتحدثين الثلاثة «إنصاف» مبادرة السيدة زلفا شمعون، التي تعود إليها، أولًا وأخيرًا، فكرة تأسيس المهرجانات. وسردت دو فريج المحطات التي شهدت انقطاع المهرجانات منذ تأسيسها إلى اليوم، وارتباطها بالحوادث الأمنية، بدءًا من سنة 1958، وصولًا إلى حرب 1975 بسنواتها الأليمة، لافتة إلى أن «مهرجان بعلبك غيّر برامجه وفنانيه وجمهوره وتقنياته ومسارحه، لكنه لم يتخلّ يومًا عن هدفه الأساسي، ألا وهو خلق حوار بين اللبنانيين أنفسهم، وبين لبنان والعالم. ولهذا السبب، فإن الاستمرارية تعني التجدد والابتكار».

أما الأب الحاج، فلخّص «أثر المهرجانات في أربعة تحولات مترابطة. فهي، أولًا، نقلت الإنتاج الموسيقي اللبناني إلى إطار مؤسسي وفر إمكانات لم تكن متاحة بالمقياس نفسه. وثانيًا، جمعت في عمل واحد التأليف والكلمة والتوزيع والغناء والعزف، إلى جانب الكورس والرقص والإخراج والإضاءة وتصميم الأزياء. وثالثًا، دفعت الفنانين إلى تطوير أشكال تستجيب لفضاء أثري واسع ولجمهور يتجاوز المستمع الإذاعي. أما الأثر الرابع، فهو أنها جعلت من الموسيقى والمسرح الغنائي وسيلتين لتمثيل لبنان ثقافيًا أمام الجمهور العربي والدولي».

رفع الغبن

وأكدت كيالي، من جهتها، لـ «نداء الوطن»، قبل توقيع كتابها، أن مؤلّفها يتطلّع إلى رفع الغبن عن زكي ناصيف، الذي لم يكن يومًا موسيقيًا شرقيًا أو غربيًا، بل تمكنت موسيقاه من احتلال مكانة فريدة في بناء الهوية الثقافية اللبنانية، موضحة أن «موسيقاه تتجاوز الحدود الفاصلة بين المقدس والدنيوي، وبين الشعبي والنخبوي، وبين الذاتي والجماعي، لتبرز في قدرتها على الجمع بين المتناقضات، وخلق حوار بين الذاكرات المختلفة، وتحويل البساطة إلى عمق إنساني شامل».

وأثنت كيالي على التحاق ناصيف «بمعهد موسيقي في «الجامعة الأميركية»، افتُتح عام 1923 وأسسه دانيال بلس مع مجموعة من الموسيقيين الروس، حيث حظي ناصيف بفرصة التعلم فيه، إلى جانب كل من وداد مرزنر وتوفيق الباشا وسواهما، إلى أن أقفل أبوابه عام 1949».

ثم توقفت عند دوره في «مهرجانات بعلبك»، مشيرة إلى أنه «بعد وقوع جفاء حاد بين زكي ناصيف والرحبانيّين، قرّر ناصيف، مع توفيق الباشا، تأسيس «فرقة الأنوار»، التي رافقت أغاني كل من صباح ووديع الصافي»، لافتة إلى «أنه عاد إلى بعلبك في سبعينات القرن الماضي من خلال تلحينه موسيقى لـ «فرقة كركلا» ومسرحيات روميو لحود».

ويُختتم «أسبوع مهرجانات بعلبك» في «الجامعة الأميركية في بيروت» الليلة السبت بحفل في «الأساميلي هول» بعنوان «أصداء من التراث الموسيقي لمهرجانات بعلبك»، تحييه الفرقة العربية التابعة لـ «برنامج زكي ناصيف للموسيقى» في الجامعة. ويضم الريبرتوار أعمالًا من إرث زكي ناصيف، ومؤلفات لروميو لحود وفيلمون وهبي، وأغنيات لصباح ونصري شمس الدين ووديع الصافي وسواهم.

المعرض التوثيقي يضمّ مختارات من «مخزون» المهرجانات ودائرة الأرشيف في الجامعة

حظـــك اليـــوم

الحمل
21 آذار
19 نيسان
لا تتقبل أي نصائح أو انتقادات اليوم، فأنت عصبي جدًا وتحتاج بشكل كبير إلى الراحة. تعيش يومًا رومانسيًا وجميلًا مع الحبيب.

الثور
20 نيسان
20 أيار
لا تتحاز في مواقفك، وابقَ على مسافة قريبة من الجميع في العمل.
تحاول أن تحسّن علاقتك بالحبيب بعد فترة من التأزم في العلاقة.

الجوزاء
21 أيار
20 حزيران
تعطي اليوم الانطباع المناسب والمطلوب الذي يمكّنك من التأهل إلى منصب مهم تنتظره.
حاول أن تجد أي اهتمامات مشتركة تجمعك مع الحبيب.

السرطان
21 حزيران
22 تموز
حاول أن تكون أكثر قدرة على تحمّل المسؤولية اليوم، لأنه يوم مهم جدًا لعملك.
لا تتردد، بل اذهب واعترف للحبيب بحقيقة مشاعرك.

الأسد
23 تموز
22 آب
تستفيد من فترة الصباح وتنجز خلالها الكثير من الأعمال.
حاول أن تفكر بقلبك ولو لمرة واحدة، واتبع حدسك.

العذراء
23 آب
22 أيلول
حاول أن تكون أكثر تعاونًا مع زملاء عملك، وتقدّم لهم العون الذي يحتاجونه.
يوم مميز تقضيه مع الحبيب.

الميزان
23 أيلول
23 تشرين الأول
عليك أن تكون أكثر حذرًا اليوم في مصاريفك.
تتحسن الأمور والأوضاع بينك وبين من تحب.

العقرب
24 تشرين الأول
21 تشرين الثاني
أنت اليوم في قمة نجاحك وتألقك المهني.
لا شيء قادر على أن يفرّق بينك وبين الحبيب.

القوس
22 تشرين الثاني
21 كانون الأول
تنجح في رسم الخطوط الحمراء المناسبة بينك وبين الزملاء داخل العمل.
تخطط للخروج من المنزل اليوم مع الحبيب.

الجدي
22 كانون الأول
19 كانون الثاني
تنجح اليوم في إتمام مهمة بغاية الصعوبة أوكلت إليك.
تتصرّف بطريقة فظّة مع الحبيب، فانتبه أكثر إلى ردّات فعلك.

الدلو
20 كانون الثاني
18 شباط
تتسم اليوم بالعصبية، فحاول أن تهدأ.
تنتقل إلى مستوى أفضل في علاقتك الغرامية.

الحوت
19 شباط
20 آذار
تحدث أمور مفاجئة تتطلب منك اتخاذ قرارات سريعة.
ليس كل ما يلمع ذهبًا، يا عزيزي الحوت.

الارتجاع المعدي المريئي: أطعمة وعادات تخفّف الأعراض

إعداد | سوسن وزّان وسارة فوّاز

يُعتبر مرض الارتجاع المعدي المريئي (GERD) من المشكلات الهضمية الشائعة التي تحدث عندما تعود محتويات المعدة، بما فيها أحماضها، إلى المريء، ما قد يسبب حرقة المعدة، وطعمًا حامضًا في الفم، والتجشؤ، والشعور بالامتلاء أو عدم الراحة في الصدر والحلق. وقد تظهر الأعراض بعد تناول بعض الأطعمة أو المشروبات، أو عند الاستلقاء بعد الوجبات. ولا تتوفر حمية واحدة تناسب جميع الأشخاص المصابين بالارتجاع؛ فالأطعمة التي تسبب الأعراض لدى شخص قد لا تؤثر في آخر. لذلك، من المفيد الاحتفاظ بمفكرة غذائية لتسجيل الأطعمة والمشروبات والأعراض التي تظهر بعدها، ما يساعد على اكتشاف المحفزات الشخصية وتعديل النظام الغذائي بطريقة أكثر دقة، بدلا من حذف عدد كبير من الأطعمة من دون حاجة.

قد تؤدي الأطعمة الحارة إلى زيادة الشعور بالحرقة (إنترنت)

ثمة أطعمة ومشروبات قد تزيد أعراض الارتجاع لدى بعض الأشخاص، مثل القهوة والمشروبات المحتوية على الكافيين، إذ يمكن أن تؤثر في العضلة العاصرة المريئية السفلية (LES)، وهي العضلة التي تساعد على منع محتويات المعدة من العودة إلى المريء. لذلك، إذا لاحظت زيادة الحرقة بعد القهوة، يمكن تقليل الكمية أو تجربة بدائل أقل تحفيزًا.

وقد تسبّب الفواكه الحمضية، مثل البرتقال والجريب فروت والليمون والليمون الأخضر، زيادة الأعراض لدى بعض الأشخاص بسبب طبيعتها الحمضية. لذلك، من الأفضل مراقبة الاستجابة الشخصية لهذه الأطعمة، وخاصة العصائر الحمضية المركزة.

أما الطماطم وصلصات الطماطم فتُعتبر من المحفزات الشائعة لأعراض الارتجاع لدى بعض الأشخاص. وقد تكون المشكلة أكثر وضوحًا عند تناول كميات كبيرة منها، مثل صلصات المعكرونة والبيتزا أو الأطباق الغنية بالطماطم.

كما يمكن أن تؤدي المشروبات الغازية إلى زيادة الغازات والانتفاخ والضغط داخل المعدة، ما قد يزيد احتمال رجوع محتويات المعدة إلى المريء. لذلك، قد يكون تقليل المشروبات الغازية مفيدًا للأشخاص الذين يلاحظون ارتباطها بظهور الأعراض.

وقد تسبّب الشوكولا، من جهتها، أعراضًا لدى بعض الأشخاص، إذ تحتوي على مركّبات يمكن أن تؤثر في العضلة العاصرة المريئية السفلية، كما أن بعض أنواع الشوكولا غنية بالدهون، ما قد يزيد المشكلة لدى الأشخاص الحساسين لها.

بالانتقال إلى النعناع والبصل والثوم، فقد يزيد النعناع أعراض الارتجاع لدى بعض الأشخاص، رغم استخدامه تقليديًا للمساعدة في تهدئة الجهاز الهضمي. كما قد يسبّب البصل والثوم، وخصوصًا عند تناولهما نيّئين، تهيّجًا أو زيادة في الأعراض لدى بعض الأشخاص.

من جهة أخرى، يمكن للوجبات الغنية بالدهون والمقليات أن تبطئ إفراغ المعدة، كما أن الوجبات الكبيرة والدسمة قد تزيد الشعور بالامتلاء والضغط المعدي. وقد تؤدي الأطعمة الحارة أيضًا إلى زيادة الشعور بالحرقة لدى الأشخاص الذين لديهم حساسية تجاهها.

ماذا يمكن أن نتناول؟

يمكن أن تكون الخيارات قليلة الدهون والبسيطة في التحضير أكثر راحة لبعض الأشخاص المصابين بالارتجاع. ومن الأمثلة على ذلك الخضار المطهوة على البخار أو المشوية أو المسلوقة، مثل الجزر والفاصولياء الخضراء والبروكولي والهليون، إضافة إلى مصادر التشويات، مثل الأرزّ والمعكرونة البسيطة والشوفان والحبوب الكاملة، بحسب قدرة الشخص على تحمّلها.

أما بالنسبة إلى البروتين، فيمكن اختيار اللحوم والدجاج والأسماك قليلة الدهون، ويُفضَّل تحضيرها بالشوي أو الطهو في الفرن أو السلق بدلا من القلي. كما يمكن اختيار منتجات الألبان قليلة الدسم، مثل اللبن أو الزبادي قليل الدسم، إذا كانت مناسبة للشخص.

ومن الفواكه التي قد تكون ألطف على المعدة لدى بعض الأشخاص الموز والبطيخ والشمام، مع ضرورة الانتباه إلى أن تحمّل الفواكه يختلف من شخص إلى آخر.

الطماطم وصلصات الطماطم من المحفزات لأعراض الارتجاع (إنترنت)

أطعمة مناسبة

قد تساعد الأطعمة الغنية بالألياف على زيادة الشعور بالشبع وتقليل الإفراط في تناول الطعام، خصوصًا الوجبات الكبيرة التي قد تزيد أعراض الارتجاع. ومن مصادر الألياف: الشوفان، والأرز البني، والخضار، والبطاطا الحلوة، والجزر كما يمكن أن تكون الأطعمة الغنية بالماء جزءًا من نظام غذائي متوازن، مثل الخيار والخس والكرفس والبطيخ، إضافة إلى الشوربات قليلة الدهون. لكن لا ينبغي اعتبار الأطعمة «القلوية» علاجًا للارتجاع أو الاعتماد عليها لمعادلة حمض المعدة؛ فحمض المعدة ضروري للهضم، والهدف الأساسي هو تقليل الارتجاع والأعراض.

وقد يوفر الحليب قليل الدسم أو الخالي من الدسم راحة موقتة لبعض الأشخاص، بينما قد يؤدي الحليب كامل الدسم إلى زيادة الأعراض لدى البعض بسبب محتواه المرتفع من الدهون. كما يمكن أن يكون اللبن قليل الدسم خيارًا مناسبًا إذا كان الشخص يتحمّله

أما الزنجبيل، فيمكن استخدامه ضمن النظام الغذائي باعتدال، وقد يكون مناسبًا لبعض الأشخاص، لكن ليس هناك ما يضمن أنه سيخفف أعراض الارتجاع لدى الجميع.

ومن المهم الحذر من الاعتقاد بأن ماء الليمون يعالج الارتجاع. فالليمون حمضي، وقد يزيد الأعراض لدى بعض الأشخاص بدلا من تخفيفها. لذلك، إذا كان الليمون يسبّب الحرقة، فمن الأفضل تجنّبه.

قد يزيد النعناع أعراض الارتجاع لدى بعض الأشخاص

نمط الحياة

لا يعتمد التحكّم بالارتجاع على الطعام فقط، بل تلعب العادات اليومية دورًا مهمًا أيضًا. إذ من المفيد تجنّب الاستلقاء مباشرة بعد تناول الطعام، وترك فترة كافية بين الوجبة ووقت النوم. كما يمكن أن يساعد رفع الجزء العلوي من الجسم أثناء النوم على تقليل أعراض الارتجاع الليلي لدى بعض الأشخاص.

ويُفضَّل تناول وجبات أصغر حجمًا بدلا من وجبة واحدة كبيرة، وتجنّب الملابس الضيقة التي تضغط على منطقة البطن. أما التوقّف عن التدخين فمهم للصحة العامة، وقد يساعد في تقليل بعض عوامل الارتجاع.

كذلك، إذا كان المرء يعاني من زيادة في الوزن، فإن الوصول إلى وزن صحي قد يساعد على تخفيف أعراض الارتجاع لدى بعض الأشخاص، لأن زيادة الضغط في منطقة البطن يمكن أن تساهم في حدوث الارتجاع.

www.dietcenterleb.com
swjabri@dietcenterme.com
Instagram: dietcenterleb
LinkedIn: Diet Center Lebanon

نداء الوطن
السنة الثامنة | العدد 1966 | السبت 19 أيلول 2026

جوائز نوبل ترفع قيمتها المالية

سيتم الإعلان عن الفائزين هذا العام في الفترة ما بين الخامس و12 تشرين الأول

أعلنت مؤسسة نوبل السويدية أمس، أنها سترفع القيمة المالية لجوائزها المرموقة هذا العام بنسبة تسعة بالمئة لتصل إلى 12 مليون كرونة سويدية أي (1.22 مليون دولار) لكل واحدة من الجوائز الست.

وقالت هانا ستيارن المديرة التنفيذية لمؤسسة نوبل في بيان «من خلال زيادة قيمة جائزة نوبل، نحافظ على أهميتها الراسخة ونضمن أن يحتفظ الجزء المالي منها بقيمته بمرور الوقت».

وسيتم الإعلان عن الفائزين بجوائز هذا العام في مجالات الفيزياء والكيمياء والسلام والأدب والاقتصاد والطب في الفترة ما بين الخامس و12 تشرين الأول، في الذكرى رقم 125 لتوزيع الجوائز للمرة الأولى.

وذكرت المؤسسة أن الجوائز، التي أنشئت بموجب وصية رجل الأعمال السويدي ألفريد نوبل مخترع الديناميت في القرن التاسع عشر، كانت قيمتها 150782 كرونة لكل جائزة في عام 1901.

■ عماد موسى

حلّها يا جو

قبل أيام، سمع أهل الحي صوت تقلا، حرم عدلي الفيلسوف، تولول على مقياس 110 ديسيبل: «راح الزلمي. راح عدلي، الحقوني دخيلكن، رح يموت». وما هي سوى دقائق حتى سارع أهل النخوة إلى نقل الرجل الستيني إلى المستشفى بالتي هي أحسن. و«التي هي أحسن» هي فولفو «جردونية» موديل الـ1978، وهكذا انتُشل المسكين من براثن عزرائيل. ماذا حصل مع عدلي بالتحديد؟

بحسب مصادر واسعة الاطلاع، شوهد جابي الموتور يقرع جرس الباب قبل أن يفتتح الرئيس نبيه بري جلسة مناقشة الحكومة ومؤانستها بخمس دقائق. فتح عدلي الباب كالعادة بالفانيلة الضيقة على كرشه. وكانت تقلا في المطبخ تحضّر صينية كبة لبعلها المسمّن. سلّم الجابي شكور فاتورة آب، فقال له عدلي: مشكور يا شكور. حدّق في خانة «المتوجّب عليه». جحظت عيناه. ارتعش كعصفور دوري تركته عصفورته للتو. سقط على الأرض. ارتطم رأسه بكنبة العرش. «دبّت» تقلا الـ«ولييييه»، فيما وقف شكور مدهوشًا ومستغربًا أن ينهار رجل بحجم الفيل أمام فاتورة لا تتعدى قيمتها الـ471 دولارًا!

تُرى لو كان القيصر مكان جو الصدّي، على رأس وزارة الطاقة والمياه اليوم، هل كان سيصيب عدلي ما أصابه؟ حتمًا لا.

لكان القيصر، أولا، منع ارتفاع سعر الفيول عالميًا، لقدرته على التواصل مع قطبي الصراع العالمي: الولايات المتحدة وإيران، وضغط على الدولتين لتحييد مضيق هرمز عن صراعاتهما، واتصل شخصيًا بقائد أنصار الله عبد الملك الحوثي: «عبودي بالأملية بدي رواق بباب المندب».

لو كانت ندى بستاني على رأس وزارة الطاقة، كانت شغّلت خطوط الكهرباء على الخطط التي وضعها أسلافها. الخطة هي أهم إنجاز على الصعيد الطاقوي. أنا مركّب خطة بالبيت ومشغّل عليها المكيفات والغسالة والبراد وفرن الكهربا والتلفزيون كي أشاهد زعيم المعارضة ليخ فاونسا باسيل.

لو كان وليد فياض، حبيب الجنرال، على رأس الوزارة، لما ترك باب استدانة ولم يفتحه، مراكمًا فوق الـ24 مليارًا شي 3 أو 4 مليارات مالا مسحوبًا من احتياطي مصرف لبنان.

لو أعيد جبران إلى الوزارة التي طبعها بطابعه، لكان، باتصالاته الدولية، منع نشوب الحرب في الجنوب، ولكنا اليوم نستخرج الفيول من بلوكاتنا.

في المحصّلة، إن مشكلة الكهرباء وُجدت مع جو الصدّي. حلّها يا جو.

بالعودة إلى حال السيد عدلي، فقد نُقل من غرفة العناية المركزة إلى غرفة عادية على أن يخرج بعد 24 ساعة.

ولأن عدلي «حويّص»، اتصل بالصندوق ليعرف المتوجّب عليه كفرق ضمان. تلقى الجواب غير الشافي. وعلمت مصادرنا أن عدلي أعيد إلى غرفة العناية المركزة. صلّوا لأجله.

نداء الوطن
تصدر عن Lebanese Media Production s.a.l
الناشر ميشال المر | شريك عمر حرفوش | رئيس التحرير أمجد اسكندر | المدير المسؤول جورج بربري
Beirut Media Zone . Studiovision Bldg #2 . Naccache . Metn . Lebanon - T 04 444 000 ext 80 3 - info@nidaalwatan.com
للإشتراكات الإتصال 354 983 03 M - الإعلانات 700 ext 000 444 04 T - advertising@mtv.com.lb